



ملحق الجريدة الرسمية مجلس الأعيان

محضر الجلسة السابعة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة المنعقدة يوم الأحد / ١٣
جمادى الثاني / ١٤١١ هجرية الموافق ١٢/٣٠ / ١٩٩٠ ميلادية

(الجلد ٢٨)

(العدد ٧)

- جدول الأعمال -

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة. ٣
- ٢ - تلاوة الأجازات والاعتذارات: ٣
 - أ - طلب معذرة مقدم من معالي العين الدكتور خليل السالم.
 - ب - طلب معذرة مقدم من معالي العين الدكتور كمال الشاعر.
 - ج - طلب معذرة مقدم من معالي السيد علي أبو نوار.
- ٣ - أ - تلاوة قرار اللجنة المالية رقم (٧) تاريخ ١٢/٢٧/١٩٩٠ حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١. ٣
 - ب - مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٧) تاريخ ١٢/٢٧/١٩٩٠ حول قرار مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١.
- ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة. ٤

والم يمين

مصلحة الوطن فإذا رأي الأخوان الأعيان اعادته
الى اللجنة ونشاور على أسلوب العمل فيه
واعطاء الوقت الكافي هذا الاقتراح مطروح الى
التصويت من يوافق على اقتراح دولة الاستاذ
احمد عبيدات؟

الجميع : موافقون.
السيد الامين العام:
٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
دولة رئيس المجلس : شكراً وبهذا التقدير
نكتفي وترفع الجلسة الى موعد آخر.

انتهت الجلسة

دولة رئيس مجلس الأعيان
احمد اللوزي

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

هكذا عند الفصل

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم (الاحد) الموافق ١٣ جمادى الثاني ١٤١١ هجري الموافق في ١٢/٣٠/١٩٩٠ ميلادي، عقد مجلس الاعيان جلسته السابعة من الدورة العادية الثانية برئاسة (دولة السيد احمد اللوزي) وحضور امين عام مجلس الامة (السيد صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة:

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:

١ - معالي الدكتور خليل السالم.

٢ - سعادة السيد علي ابو نوار.

٣ - سعادة السيد كمال الشاعر.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:

١ - معالي السيد عاكف الفايز

٢ - سعادة السيد محمد عودة القرعان

وحضر من الحكومة:

١ - دولة السيد مضى بدران: رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

٢ - معالي السيد سالم مساعده: نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

٣ - معالي السيد مروان القاسم: نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.

٤ - معالي الدكتور محمد عضوب الزين: وزير الصحة.

٥ - معالي السيد عبدالرؤف الروابده: وزير الاشغال العامة والاسكان.

٦ - معالي السيد ابراهيم ايوب: وزير التكوين.

٧ - معالي السيد حكمت الساسك: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٨ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الاعلام.

٩ - معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.

١٠ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير الصناعة والتجارة.

١١ - سماعة الشيخ عبدالباقي جو: وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٢ - معالي الدكتور محمد حمدان: وزير التربية والتعليم والتعليم العالي.

١٣ - معالي السيد يوسف الميشتين: وزير العدل.

١٤ - سماعة الشيخ الدكتور علي الفخير: وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية.

١٥ - معالي الدكتور قسيم عبيدات: وزير العمل.

١٦ - معالي السيد ابراهيم الغباشية: وزير الشباب.

١٧ - معالي السيد عبدالكريم الكباري: وزير السياحة والاثار.

١٨ - معالي السيد عبدالكريم الدغعي: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٩ - معالي المهندس داود خلف: وزير المياه والري.

٢٠ - معالي السيد تيبيل ابو الهدى: وزير النقل والاتصالات.

٢١ - معالي السيد ثابت الطاهر: وزير الطاقة.

جدول الاعمال

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة: دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء الامين من تلاوة المحضر. الجميع: موافقون السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:

أ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور خليل السالم.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور كمال الشاعر.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد علي ابو نوار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة واجازة السادة الاعضاء؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - أ - تلاوة قرار اللجنة المالية للجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٢/٢٧/١٩٩٠ حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١.

والثروة المعدنية.

٢٢ - معالي الدكتور سليمان عريبات: وزير الزراعة.

٢٣ - معالي الدكتور خالد الكركي: وزير الثقافة.

٢٤ - معالي الدكتور خالد امين عبدالله: وزير التخطيط.



النتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني واعلان بدء الجلسة، جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكرا سيدي الرئيس.



هذا محضر

دولة رئيس المجلس: بسبب توسع صحة الدكتور خليل السالم مقرر اللجنة رأيت اللجنة ان يقوم بهذه المهمة المين سعادة الاستاذ حمد الفرخان تفصل سيدي.



السيد حمد الفرخان مقرر اللجنة: سيدي الرئيس، اخواني الاعيان ابي اشعر ياسف بان الزميل القادر والمهيا لتلاوة هذا التقرير حالت حالته الصحية دون ان يكون هو الذي يقوم بالمهمة واشعر بحرج امامكم لاني من خبرتي مع وفق الاستاذ الدكتور خليل السالم كان امع ما في نفسي داليا ان اجد نقطة اعارض الرأي فيه لخليل اجديني في وضع مضطر ان ادافع عن اراءه فاذا شعرت ان الدفاع ضعيف ارجو ان تعزوه الى تلك الخلفية من العلاقة مساجرب جهدي ان اكون خلصا في الدفاع عن افكاره والكار اللجنة.

يسمح دولة الرئيس والاخوان اتل القرار رقم ٢ المقدم من اللجنة المالية.
قرار رقم (٢)

دولة الرئيس
حضرات الاعيان المحترمين

لقد أحال مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٩٠ مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١، كما ورد هذا المشروع من مجلس النواب، للجنة المالية في مجلس الاعيان لدراسته، وايداء الرأي فيه، واتخاذ القرار حوله. . وقد ارفق بالمشروع التقرير القيم الذي اصدريته اللجنة المالية في مجلس النواب، والقرارات التي اتخذها مجلس النواب حول تعديلات في تخصصات النفقات لبعض فصول الموازنة العامة، وتعديلات قانون الموازنة العامة نفسه.

وقد عقدت اللجنة المالية خمسة اجتماعات في ١٢/٢٢/١٩٩٠ صباحا ومساء، وفي ١٢/٢٣/٩٠ صباحا، وعقدت هذه الاجتماعات برئاسة دولة السيد أحمد اللوزي رئيس مجلس الاعيان، وحضور معالي الدكتور خليل السالم، مقرر اللجنة، وحضور اعضائها اصحاب المعالي والسعادة:

الدكتور صبيحي امين عمرو، السيد محمد رسول الكيلاني، الاستاذ جمعة حماد، الحاج محمد علي بدير، الاستاذ حمد الفرخان، الدكتور كمال الشاعر، السيد ابراهيم تقي الدين.

وقد شارك في بعض هذه الاجتماعات، معالي الدكتور عبدالله النصور، رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب، وسعادة الدكتور عبدالله المكايلة، مقرر هذه اللجنة، وسعادة الاستاذ حسين مجلي، رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب، وأغثوا مناقشات اللجنة المالية في مجلس الاعيان بما قدموه من اراء.

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

١ - لا يخفى على أحد أن مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١، قد أعد في ظروف استثنائية تؤثر فيها أزمة الخليج تأثيرا بالغا، بما يكتنفها من عدم اليقين من حقائق اليوم واحتمالات الغد، في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والمالية.

وبحري مناقشة القانون أيضا في هذه الظروف التي يتندر فيها تقدير الإيرادات وتحمين النفقات وتحديد الالتزامات وبشبه وضع الموازنة ان يكون مهمة عسيرة ان لم تكن مستحيلة ولذلك تقدر للحكومة وضع موازنة بدقة وموضوعية تصلح وثيقة عمل لمواجهة الأزمة وتجاوزها بعمون الله.

٢ - ومن حقائق أزمة الخليج السلبية، المتصلة بقانون الموازنة، الخسائر الجسيمة التي أصابت الاقتصاد الأردني بسبب تطبيق الأردن لقرارات مجلس الأمن من حيث الحصار المفروض، وحظر التعامل مع العراق، وقد ورد في تقرير ممثل الأمين العام للأمم المتحدة حول الاضرار التي تكبدها الأردن ما يلي:

وان الأردن، بوضعه الحالي، يعاني خسارة في النقد الاجنبي تبلغ (٧٣٠) مليون دولار تقريبا في عام ١٩٩٠، مرجعها الحظر الذي فرضته الامم المتحدة، ومع افتراض استمرار الحظر في

وبدعوة من دولة رئيس مجلس الاعيان، حضر اجتماع اللجنة في يوم ١٢/٢٣/١٩٩٠ معالي السيد باسل جردانة، وزير المالية، والسيد سلمان الطراونة مدير دائرة الموازنة العامة، والسيد عبدالرحمن العجلوني، مساعد مدير الدائرة، وقد اجاب معالي الوزير عن تساؤلات اعضاء اللجنة، كما علق على ملاحظاتهم بوضوح وصراحة وموضوعية.

وهكذا، فقد درست اللجنة المالية مشروع قانون الموازنة مستتلة بالاضافة الى المشروع نفسه، الى خطاب معالي وزير المالية في تقديمه لمجلس النواب، وتقرير اللجنة المالية في مجلس النواب عن مشروع القانون، ورد دولة السيد مضر بلدان، رئيس الوزراء، ثم رد السيد باسل جردانة وزير المالية، على كلمات النواب المحترمين قبل الاقتراع على القانون.

ومن الانصاف الاشارة بتقرير اللجنة المالية لمجلس النواب، وما سبق اعداد هذا التقرير من مناقشات بين اعضاء اللجنة، ووزير المالية، وغيره من الوزراء وكبار المسؤولين، حول تقديرات الإيرادات وتخصصات النفقات جملة وتفصيلا، وحول الاجتهادات والخيارات البديلة لضمان اكبر قدر ممكن من رشد القرار الاقتصادي او المالي او النقدي ونجاعته، وكان من مظاهر توثيق التعاون بين المجلسين، حضور بعض اعضاء اللجنة المالية في مجلس الاعيان لمعظم اجتماعات اللجنة المالية في مجلس النواب، وقد وفر هذا الحضور الاستغناء عن العديد من الاسئلة والاستيفاسات حول السياسة المالية للحكومة، وترجيحات قانون الموازنة في السنة المالية القادمة.

هذا هو الأصل

عام ١٩٩١، فإن الخسائر مستمرة بمعدل يبلغ (١٦٠) مليون دولار تقريباً كل شهر.

ولا قبل للاردن بتحمل هذه الخسائر الباهظة ولا سبيل لمواجهتها، الا بالتعويضات المالية التي تستحقها المملكة حسب احكام ميثاق هيئة الامم المتحدة.

٣ - كما تقدم للحكومة تقديمها لمشروع القانون في الموعد الدستوري، لما يتضمن هذا الاجراء من احترام للدستور وحكمة ادارية وتنظيم مالي واثر ايجابي على النشاط الانمائي.

٤ - كذلك نثني على الاداء الحكومي وانجازاته في سنة ١٩٩٠، لا سيما في نصفها الاول، حيث تجاوزت بعض المنجزات اهدافها المرسومة وارقامها المتوقعة. ومن الحق ان نقدر اعظم التقدير بعض المنجزات التي نذكرها على سبيل المثال لا الحصر:

أ - تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات وتطبيق بعض برامج الكشف والترشيد في الاستهلاك الرسمي.

ب - استمرار التوسع في الخدمات الأساسية كالـتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

ج - تطبيق سياسة زراعية جديدة ترمي لزيادة الانتاج الزراعي والحيواني، ومن خلال تأجير الاراضي الحكومية باسماء ريفية.

د - تطبيق بطاقات التموين بقصد ايصال الدعم لمستحقيه.

هـ - توحيد سعري الدولار، والحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر الدولار في السوق.

و - الجهد الكبير في برنامج استقبال الوافدين من الخليج، وتنظيم اقامة الاجانب منهم في الاردن، الى ان تم ترحيلهم الى اوطانهم الاصلية، العربية او الاجنبية، لقد كانت اعدادهم بمئات الآلاف من الوافدين الذين هجموا على غير انتظار، وفي فترة قصيرة، فكان الجهد الكبير في تنظيم حلهم وترحالهم سريعاً وناجحاً.

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين،

٥ - لقد ورد في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب، اشارات الى قضايا واجراءات ما زالت اثرها السلبية ماثلة للاذهان، وقد ايد مجلس النواب هذه الاشارات، كما تؤيد المخاوف والتحذيرات الواردة في هذه الاشارات ومنها على سبيل المثال لا الحصر.

أ - استلاف الخزينة نحو (٣٩٩) مليون دينار لسلفة استثنائية من البنك المركزي خلافاً للقوانين العادية غير الاستثنائية، والتي اقدمت الحكومة عام ١٩٨٨ ومطلع عام ١٩٨٩ على استئصالها ويبقى السؤال: كيف

ستسد او تغطى هذه السلفة؟ مع التنبيه الى عدم تكرارها في المستقبل

٦ - تعني الحياة النيابية الديمقراطية، او ما تعني، احترام الدستور، والتمسك بالقرى بسيادة القانون وامست عبارات «دولة القانون» او سيادة القانون في الدولة معايير موضوعية للادارة الرشيدة، بما في ذلك الادارة المالية.

ولا نعدم في الاستماع للمناقشات حول تطبيق القوانين اختلافات جذرية بين آراء تصل احياناً الى وصف اجراء بعينه وكمخالفة دستورية تتطلب مسامحة الحكومة، بينما يرى فريق آخر ان هذا الاجراء قانوني ونظامي وسليم. ونود ان نقف عند بعض الامثلة:

أ - تم تقدير الدعم المخصص للمواد التموينية بمبلغ (٦٠) مليون دينار في موازنة ١٩٩٠ وبلغ مجمل الدعم (٩٣ر٥) مليون دينار، وغطى الفرق أي (٣٣ر٥) مليون دينار من حساب الانحياز في وزارة التموين دون اصدار ملحق موازنة بذلك.

ب - وعند الغاء السعر المزدوج للدولار في البنك المركزي، تم تطبيق السعر العالي... واعيد تقدير الدولارات الحرة في البنك، وكان اصلها ملك للخزينة، واشترها البنك المركزي منها بالسعر المنخفض، تحقق فرق قدره (٤١) مليون دينار، سحبت منها وزارة المالية (٢٦) مليون، وتركزت الرصيد لتسحب في سنة ١٩٩١.

ب - وان مديونية الدولة لا زالت متجاوزة الحدود الامنة المتعارف عليها دولياً، مما يستدعي بذل المزيد من الجهد الى تخفيضها.

ج - الانخفاض الحاد والمثير للمخاوف في الناتج المحلي الاجمالي، الناتج عن ازمة الخليج.

د - ان نسبة التضخم التقريبية لمجمل عام ١٩٩٠ كانت بحدود (١٠٪) وهي نسبة مرتفعة لا بد من التأكيد على ضرورة الاستمرار ببذل كل جهد لتخفيضها.

هـ - لقد ادت قضية بنك البتراء الى خسارة للقطاع العام بلغت (٢٥٠) مليون دينار، ولا بد من اجراء التحقيق مع جميع الجهات ذات العلاقة بهذه القضية بدون استثناء، لتحديد المسؤولين عنها، ومعاقبتهم وفقاً للقانون.

و - ان ما يزيد على (٥٠٪) من الاتفاق العام للموازنة العامة يقابله اتفاق بالقدر نفسه خارج وثيقة الموازنة بمعنى ان حوالي (٥٠٠) مليون دينار، تنفقها المؤسسات العامة والصناديق والسلطات ذات الاستقلال المالي. وقد آن الاوان لاصلاح هذا الخلل الكبير في التنظيم المالي الاردني.

دولة الرئيس،

حضرات الزملاء الاكابر،

مجلس الاعيان

ج - وهل يجري تحديد سعر الدولار بالدينار حالياً منسجماً مع أحكام الفقرة (أ) من المادة (٢٥) من قانون البنك المركزي.

د - وهل قريء قانون تنظيم الميزانية العامة رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢، عند اعداد مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ وهل طبقت الفقرات (د)، (هـ)، (و) من المادة السابعة من هذا القانون؟ وقد اقترح مجلس الاعيان في السنة الماضية تحديث هذا القانون بما في ذلك نقل المواد المتكررة في قانون الموازنة السنوي الى هذا القانون.

الخلاصة:

هناك قوانين مالية وتقنية واقتصادية نافذة المعمول، تجري مخالفتها من النواحي الفنية والتطبيقية، وفي هذه الحياة البرلمانية النشطة، لا بد من عودة كل وزارة او مؤسسة الى قانونها لدراسته من جديد وتنقيح وتحديث نصه واورامه، والتأكد من تطبيقه نهما وروحاً، حيث يسهل جسم الاختلاف في الرأي حول اتفاق اي اجراء مع الدستور او القانون او النظام او مخالفته لها.

دولة الرئيس

حضر الاعيان المحترمين،

٧ - لقد ركز تقريرنا، في مثل هذه المناسبة حول قانون الموائمة العامة على عدد من المبادئ والاكتار الرئيسية، التي نعتقد

انها ضرورية التطبيق في نظام حياتنا، وفي السياسة المالية وتصدرت هذه الاكثار مسألة معالجة الفقر الذي يعاني في منه عدد متزايد من المواطنين. ولم نجد في خطاب الموازنة ما يشير الى معالجة هذه القضية الهامة.

وقلنا ان البطالة سبب قوي للفقر، ودعونا الى معالجة بطالة المتعلمين في منابها، وهي الجامعات وكليات المجنا، وقالت وثيقة الموازنة بانها ستوفر (١٠٠٠) فرصة عمل، في الوقت الذي سيزداد عدد الخريجين الاردنيين من الجامعات الاردنية والعربية والاجنبية، ومن كليات المجتمع في صيف عام ١٩٩١، وبصورة تزيد من حدة البطالة في هذه الفئات.

ان الفقر والبطالة والجفاف وشح المياه، هي تحديات كبيرة، تتعرض للبناء الاقتصادي والسلام الاجتماعي والامن الوطني، وهي حرية بالدراسة المستمرة في لجان دائمة تشمل فيها السلطان، التشريعية والتنفيذية والقطاع العام والخاص، وكل تأجيل في مواجهة هذه التحديات، يسخمها ويعقدها، ويزيد في صعوبة حلها.

٨ - يقتضي وضع الحلول ناجحة لمشاكل المجتمع وقضاياها ان تتوفر المعلومات والمعرفة والارقام للسلطين التشريعية والتنفيذية.

وعندما يتصل الامر بتلمس الاثار الاقتصادية والتقنية لابعاد الموازنة، فان

وزير التربية والتعليم والتعليم العالي رصد مبلغ (٥٠٠,٠٠٠) دينار، كان ملتزماً بها لمشروع التطوير التربوي (٢/٥٢)، الذي يشترك في تمويله البنك الدولي.

ان اللجنة توصي المجلس الكريم، بان يقترح على الحكومة توفير هذا المبلغ بأسلوب قانوني حفاظاً على تنفيذ هذا المشروع وفقاً لبرنامجهما

ان جامعة مؤتة ما زالت قيد الانشاء والتجهيز ولذلك تحتاج الى رصد غصصات من مصادر المنح المقدمة للدولة، بما يمكنها من استكمال بنيتها دون ان يؤدي ذلك الى اتقاص ما يصيب حصص الجامعات الاخرى.

١٠ - بعد تخفيض النفقات بمبلغ (١٠) ملايين دينار، اصبح من الضروري تخفيض رقم النفقات الاجمالي الى (٢١٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار في المادة (٢) من القانون، وتخفيض المعجز في مطلع المادة (٣) الى (٢٠٩,٠٠٠,٠٠٠) دينار، علماً بان المعجز قبل موازنة التمويل يبلغ (٢٠٩,٠٠٠,٠٠٠) دينار كما ورد في عجز المادة (٣) من القانون.

وقد اعاد مجلس النواب النظر في اوجه الاتفاق من الموازنة الطارئة ومقاديرها، وععدل الفقرة (ب) من المادة (٤) في القانون على النحو التالي:

وتخصص الايرادات المبينة في الموازنة الطارئة المتأتية من القروض والمساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ (١٢٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار لتغطية

المعلومات والاحصاء والارقام تتدخل في الصورة الى حد بعيد بما حدا بكثير من المجالس البرلمانية الى تأسيس دوائر بحث او مراكز معلومات فيها، لتستطيع ان تناقش السلطة التنفيذية مناقشة متكافئة، من حيث امتلاك المعلومات الاساسية والقدرة على الاستنتاج منها ولن نتكلم لغة واحدة في تقرير الاداء الاداري وصواب القرار، الا اذا امتلكتنا المعلومات المتكافئة عن القرار وحيثياته واسبابه ونتائجه، ايجابية كانت ام سلبية.

دولة الرئيس

حضر الاعيان المحترمين

٩ - من حقائق تنظيم الموازنة، ان الدستور منح السلطة التنفيذية هيمنة كاملة على قانون الموازنة، فليس لمجلس الامة ان ينقل النفقات من فصل الى فصل او ان يزيد من النفقات لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح المقدم على حدة، وكل ما يستطيع ان يفعله المجلس، هو ان ينقص من النفقات في الفصول فقط.

وقد اراد مجلس النواب ممارسة هذه الصلاحية البسيطة بشكل رمزي، فقرر بناء على مشورة وزارة المالية، تخفيضاً في الموازنة الجارية قدره (٤٣٠٠,٠٠٠) دينار، وتخفيضاً في المخصصات في المخصصات الرأسمالية قدره (٥,٧٠٠,٠٠٠) دينار.

وانشاء مناقشة اللجنة المالية لمجلس الاعيان مشروع قانون الموازنة، طلب

هكذا منه لأصح

تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

بعد تحقق المساعدات والمنح والقروض الواردة في الموازنة العامة غير الطارئة، إلا إذا توافر التمويل لمشروع أو أكثر في الموازنة الطارئة يتفق عليه مع الجهة المانحة كما لا يجوز الاتفاق من هذه الإيرادات إلا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي يتم تنفيذها بقرار من مجلس الوزراء بناء على

والتي لا يجوز اتفاقها إلا بعد تحقق المساعدات والمنح والقروض الواردة في الموازنة العامة غير الطارئة، إلا إذا توافر التمويل لمشروع أو أكثر في الموازنة الطارئة يتفق عليه مع الجهة المانحة كما لا يجوز الاتفاق من هذه الإيرادات إلا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي يتم تنفيذها بقرار من مجلس الوزراء بناء على

الاجراءات المقترحة لتخفيض الخدمات لعام ١٩٩١

بالآلاف دينار

البيان	المخصص في مشروع الموازنة	مقدار التخفيض	ملاحظات
أولاً: الموازنة الجارية			
الجموعية (٢٠٠) النفقات التشغيلية (سبل وخدمات)	٥١٣٢٨	٢٣٠٠	جميع الفصول
١ - تخفيض جميع المردود بنسبة (١٠٪) باستثناء الكتب المدرسية والأدوية والمستلزمات الطبية والأجهزة والمعدات في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون وصيانة الأجهزة والمعدات في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون واجود الدرات والمقاصد الدولية: (٢٠٧) مليون دينار.			
٢ - ١/٤١ - وزارة المالية/برنامج (د) النفقات الطارئة الطارئة ونفقات أخرى	٢٥٠٠	١٠٠٠	انظر صفحة (٢٦)
التخفيض المقترح على الموازنة الجارية	٤٣٠٠		
ثانياً: الموازنة الرأسمالية			
٢/٢١ - وزارة الداخلية/الدفاع المدني	٢٤	٢٤	انظر صفحة (٢)
- باص (٢٤) واكب عدد (٢)			
٢/٢٥ - وزارة العدل	٩٥٠	٣٥٠	انظر صفحة (١٠)
- إنشاء قصر العدل في عمان			
٢/٤١ - وزارة المالية			

الاجراءات المقترحة لتخفيض المخصصات لعام ١٩٩١

بالآلاف دينار

البيان	المخصص في مشروع الموازنة	مقدار التخفيض	ملاحظات
- المساهمة في سلطة اقليم العقبة	٣٠٠	١٠٠	انظر صفحة (١٣)
٢/٤١ - وزارة المالية/ (أ) البرنامج الاستثماري	١١٠٠	١١٠٠	انظر صفحة (١٥)
- مشاريع رأسمالية أخرى			
٢/٤٦ - وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	٢٨٤	٢٥٠	انظر صفحة (١٩)
- الترخيص نقل الفصل ٢/٢٣			
٢/٥٢ - وزارة التخطيط/ المجلس القومي للتخطيط	٥٠٠	٥٠٠	انظر صفحة (٢٣)
- تطوير كلية التربية في الجامعة الأردنية			
وكلية العلوم التربوية في جامعة اليرموك	٤٨٠	١٧٦	انظر صفحة (٢٥)
- مقسم معان	٨٠٥٠	٥٠٠	انظر صفحة (٣٧)
٢/٥٧ - وزارة الطاقة والثروة المعدنية/ سلطة الطبيعة			
٢/٥٨ - وزارة الأشغال العامة والإسكان	٢٥٦٠٠	١٠٠٠	انظر صفحة (٥٦)
٢/٦٤ - وزارة المياه والري/ سلطة وادي الأردن (استثمارات)	٢٢٠	٢٠٠	انظر صفحة (٦٦)
٢/٥٢ - وزارة التخطيط/ المجلس القومي للتخطيط	٢٠٠٠	٥٠٠	انظر صفحة (٧)
- مقسم معان			
- الربط الكهربائي مع مصر	١٠٠٠	٥٠٠	انظر صفحة (٧)
- سلطة المياه/ أجهزة عدادات مياه	١٨٠٠	٥٠٠	انظر صفحة (٥)
			قروض
المجموع التخفيض في الرأسمالية	٥٧٠٠		
الأجالي	١٠٠٠٠		
نقل المخصصات			
بنقل برنامج ٣/٥/١/٤١ دعم انتاج الحبوب			
من النفقات الجارية الى الرأسمالية			
برنامج (٢/٤١)			

مجلس الاعيان

بسم الله الرحمن الرحيم
الموازنة الطارئة ١٩٩١

البيان	مقدر ١٩٩١
الاستخدامات الجارية	
١ - أعباء دفاعية إضافية	١٥٠٠٠٠٠
٢ - دعم الصادرات للأسواق غير التقليدية	١٠٠٠٠٠٠
استخدامات وأسمالية	٢٥٠٠٠٠٠
٦٠٥ - معدات والآلات وأجهزة	
١ - سيارات إطفاء وأسماف وإنقاذ ومكافحة تلوث وأجهزة فحص ومختلفة لصادرات الانذار وملابس واقية.	
٢ - شراء آلات ومعدات لوزارة الأشغال	١٠٠٠٠٠
	٢٠٠٠٠٠
٦٠٦ - أراضي	
١ - استملاكات	٥٠٠٠٠٠
	٥٠٠٠٠٠
٦٠٧ - ابنية وإنشاءات	
١ - إنشاء خزانات للنقط الحام ومشتقاته	١٠٠٠٠٠٠
٢ - ابنية مدرسية وتوسعات وصيانة	٦٠٠٠٠٠٠
٣ - مراكز صحية لزيادة القدرة الاستيعابية للمستشفيات	٨٠٠٠٠٠٠
٤ - زيادة القدرة التخزينية لوزارة التعمين في مناطق جديدة	٣٥٠٠٠٠٠
٥ - إنشاء وتحسين الطرق الزراعية والقروية	٢٠٠٠٠٠٠
٦ - ابنية للدوائر الحكومية خارج عمان	٢٠٠٠٠٠٠
٧ - حفر آبار في المنطقة الشرقية	١٠٠٠٠٠٠
٨ - السدود الجانبية (وادي اليابس/ كفرنجة/ الملاحه)	٢٠٠٠٠٠٠
٩ - ابنية للانشطة الشبابية	٢٠٠٠٠٠٠
	٣٦٥٠٠٠٠٠

الموازنة الطارئة ١٩٩١

البيان	مقدر ١٩٩١
٦٠٨ - قروض واستثمارات	
١ - المساهمة في المؤسسات	
أ - امانة عمان الكبرى	١٠٠٠٠٠٠
ب - البلديات	٥٠٠٠٠٠٠
ج - مؤسسة النقل العام	١٠٠٠٠٠٠
د - سلطة المياه بما فيها الدراسات المائية	٣٠٠٠٠٠٠
هـ - مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري	٤٠٠٠٠٠٠
و - صندوق التنمية والتشغيل	٣٠٠٠٠٠٠
ز - المساهمة في شركة التصنيع والتسويق والمنتجات الزراعية	٢٠٠٠٠٠٠
ح - صندوق المعونة الوطنية	١٠٠٠٠٠٠
ط - نفقات اخرى	٣٠٠٠٠٠٠
	٢٣٠٠٠٠٠٠
٦٠٩ - نفقات اخرى	
١ - التوسع في زراعة الحبوب/ الاغوار	٥٠٠٠٠٠٠
٢ - تمويل صناديق لدعم مشاريع جديدة من خلال بنك الائتماء الصناعي ومؤسسة الاقرا الزراعي	١٨٠٠٠٠٠٠
٣ - صيانة الطرق	٢٠٠٠٠٠٠
٤ - مستلزمات زراعية اراضي الدولة	٥٠٠٠٠٠٠
٥ - مشاريع وأسمالية اخرى تعالج اثار الازمة	٣٠٠٠٠٠٠
	٢٨٥٠٠٠٠٠
	١٢٠٠٠٠٠٠

مجلس الاعيان

١١ - ان هذه الميزانية قد اعدت في ظروف طارئة وغير عادية تكتنفها صعوبات قاسية فرضتها ازمة الخليج، وقد استهدفت مواجهة المصاعب معتمدة على ايمان الشعب وقدرته على التحمل من اجل اهدافه العليا مما سيمكن من التغلب على الازمة.

١٢ - وفي ضوء هذا كله، توصي اللجنة مجلسكم الموقر بالموافقة على قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ كما ورد من مجلس النواب وعلى توصياتها الواردة في هذا القرار.

وتتمنى للحكومة واجهزتها النجاح والتوفيق في التطبيق، لان في نجاحها مصلحة الشعب وخير الوطن.

وترى اللجنة ان يرفع المجلس اخلص معاني الشكر والتقدير والاعتراف الى صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المفدى على مجهوده الحثيرة الموصولة التي يواصل تأديتها في سبيل جمع شمل الامة والدفاع عن حقوقها ومبادئها وكرامة ايجالها.

كما ترى اللجنة توجيه خالص الشكر الى صاحب السمو الملكي ولي العهد المعظم على الجهود الدؤوبة التي يبذلها بتوجيه من جلالة الملك المفدى، لتمكين الاردن من معالجة الآثار الاقتصادية والمالية الناجمة عن ازمة الخليج.

سائلين الله جل وعلا الرشاد والنجاح في القول والعمل، في خدمة وطننا الاردن - الغالي وامتنا العربية الماحلة.

دولة رئيس المجلس: شكرا سيدي المقرر والان بعد تلاوة تقرير اللجنة وتوصياتها ارجو من يود ان يتكلم في موضوع هذه الموازنة ومشروعها ان يرفع يده ليجري التسجيل، اطلع الاسماء يا سيد الامين العام.

- ١ - دولة السيد بهجت التلهوني
- ٢ - سعادة السيد حسني عايش
- ٣ - معالي الاستاذ اسحق الفرحان
- ٤ - سعادة السيد خلف ابونوير
- ٥ - معالي الاستاذ كامل الشريف
- ٦ - معالي الاستاذ عمر التالبي
- ٧ - معالي السيدة ليل شرف
- ٨ - معالي الاستاذ بشير الصياغ.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ المقرر تستطيع ان تجلس حتى نستمتع للخطباء وبعدها ندعوك ثانية لانهم الان يتكلموا كلام عام ثم تأتي بعد ذلك لممارسة ما يجب على المجلس.

السيد المقرر: شكرا سيدي الرئيس

دولة رئيس المجلس: اقرأ الاسماء مرة ثانية اقرأ الذين سجلوا اسمائهم للكلام:

- السيد الامين العام:
- ١ - دولة الاستاذ بهجت التلهوني
- ٢ - سعادة الاستاذ حسني عايش

٣ - معالي الاستاذ كامل الشريف

٤ - سعادة الاستاذ خلف ابونوير

٥ - معالي الاستاذ اسحق الفرحان

٦ - معالي السيدة ليل شرف

٧ - سعادة الاستاذ حمد الفرحان

٨ - معالي الاستاذ عمر التالبي

٩ - سعادة الاستاذ نواف القاضي

١٠ - سعادة الاستاذ امين شقير

١١ - سعادة الاستاذ بشير الصياغ

١٢ - معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

دولة رئيس المجلس: زودني بنسخة حتى استطع ان اتصرف بحكمة، دولة الاستاذ بهجت التلهوني.



دولة السيد بهجت التلهوني:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس
زملائي الكرام

احييكم تحية الاخوة وبعد

فقد اطلعت على مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية لعام ١٩٩١م واطلعت كذلك على قرار اللجنة المالية رقم ٢ وتوصياتها.

ولا يسعني في مستهل كلمتي الموجزة الا ان اعرب بالثناء والتقدير على الحكومة لتقديمها مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ في المروءة الدستوري، متفقا عملها مع نص الدستور ومفهومه.

حضرات الزملاء الكرام
اننا جميعا نندرك الظروف الصعبة والتحديات الجسيمة التي تواجهها منطقتنا بسبب ازمة الخليج وقضايانا العربية، وتقدرن ما يعانيه بلدنا الغالي من مضايقات وصعوبات تجارية ومالية واقتصادية وذلك من اجل سلوكه طريق السلام العادل ومن اجل ثباته على مبادئ ومواقفه العربية لا يتحاز لفريق فهو مع الشرعية العربية ومع قرارات مجلس الامن الدولي ومع الحق والسلام.

ففي هذه الظروف القاسية التي نمر بها وبلدنا، فاننا مدعوون للتعاون جميعا لاجتياز هذه الايام مهما كان طعم مذاقها واراني اقتبس الفقرة التالية من قرار اللجنة المالية لانها تناسب المقام وهذا نصها.

ولذلك نقدر للحكومة وضع موازنة بدقة ونوضوحية تصلح وثيقة عمل لمواجهة الازمة وتجاوزها ان شاء الله.

هذه هي الاصل

ابيا الزملاء الكرام

من اجل تحقيق السلام العادل في الخليج ومن اجل وحدة الصف العربي وانهاء الازمة في بدايتها، قام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين فور ازمة الخليج وفي مستهل شهر اب ١٩٩٠ بمساعيه الحميدة وتحركاته المتواصلة من اجل تحقيق السلام.

وفي طليعة شهر اب حصل على وعد من الرئيس صدام حسين بالانسحاب من الكويت، ولم يكده بعد جلالة من بندا حتى صدر قرار جامعة الدول العربية بالاكثرية بادانة العراق على الرغم من طلب نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية للجامعة بالترتيب وهذا الطلب من جامعة الدول العربية.

وبعد ذلك صدر قرار بعض قادة الدول العربية في القمة لاستثنائية في القاهرة بادانة العراق، فزاد الامر تعقيدا وتعقيدا، انني شاركت في عدة مؤتمرات قمة، فالقمة العربية يها لها وبعد جدول اعمال من وزراء الخارجية سواء اكانت القمة طارئة ام دورية اما قمة القاهرة الاستثنائية فلا ابلغ عما قاله عنها الرئيس اليمني السيد علي عبدالله صالح والذي قرأته في جريدة صوت الشعب وحيث قال فخامته ان القرار كان مكتوبا ومهيئا وعندما كان فخامته يريد طرح مبادرة سلام او اجراء حوار يجلب بان القراز معروض للتصويت، عليه فلا مجال لبحث شي.

حضرات الزملاء

بعد قرار القمة بالاكثرية، تابع جلالة الحسين مساعه من اجل تحقيق السلام فزار

الولايات المتحدة وبضعة عشر دولة عربية واوروبية وخليجية، وشرح كذلك لبعض الدول ما لحق ببلدنا من خسائر واضرار تجارية، واقتصادية نتيجة التزام الاردن وتطبيقه لقرارات مجلس الامن بالنسبة للآزمة العراقية الكويتية.

واسهم ببيان ذلك ايضا سمو الامير الحسين، وجميع اجهزة الدولة ودولة رئيس الوزراء وبعض الوزراء والمؤسسات المختصة، في الحكومة الاردنية، حيث قام الجميع بالتعبير بوسائل الاعلام المختلفة والاتصال المتواصل المكثف مع الامم المتحدة والمؤسسات والميكنات الدولية، لشرح الاضرار والخسائر التي لحقت بالاقتصاد الاردني، بسبب تطبيقه لقرارات مجلس الامن، وطلبت الحكومة التعويض عن الاضرار التي لحقت بالاردن عملا بما ورد في نص ميثاق الامم المتحدة.

لقد اثمرت الجهود الاردنية المبذولة الى حد ما وكانت النتائج ايجابية دوليا، الا ان الاردن احسن في عرض اضراره، وابدع في تصوير الواقع للعالم وتسجيلها للحقيقة والتاريخ.

ابيا الزملاء الكرام

بالاس زاوننا في مبنى مجلس الامة الوفد الشعبي الكويتي، وفي حديثنا معه ذكرنا له ان الاردن كتفاليده وعاداته مع اشقائه الدول العربية فانه يلبي دعوتها اذا دعته لتجديتها، ففي عام ١٩٦١ طلبت دولة الكويت ان ييب الاردن للوقوف معها امام تهديد عبدالكريم قاسم انذاك فلبى جلالة الحسين طلب الكويت، وارسل كتية بكامل قياداتها واجهزتها، لتدافع وتشارك

زملائي الاعزاء

ان مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية لعام ١٩٩١ قد اعدهته الحكومة في ظروف صعبة، تكنفها صعوبات قاسية، فرضتها ازمة الخليج، وقد استهدفت لتذليل المصاعب، معتمدة على ايمان الشعب وقدرته على التحمل من اجل تحقيق اهدافه، والتمكن من التغلب على فترة مرور الازمة واجتيازها باذن الله.

وختاماً فاني اوافق على قرار مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٩١.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس: السيد كامل الشريف، شكراً دولة الزميل. والان معالي العين الاستاذ كامل الشريف.



السيد كامل الشريف:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً دولة الرئيس والتحية لاصحاب المعالي والسعادة الزملاء الكرام، ويقتضي الانصاف في البداية ان اوجه الشكر الحاضن والتهنئة للحكومة الجليلة برئاسة دولة السيد مضر بدران على هذا

في الدفاع عن سيادة واستقلال الكويت، والتي جلالة الحسين على الجنود التجهيز الى الكويت في مطار عمان - خطابا وضعهم فيه امام واجبههم الذي اوفدوا من اجله وهو الدفاع عن الكويت واستقلالها وحرية بلادهم وارواحهم وانتهت المهمة على خير وعاد الجند الى بلدهم.

هذه مسيرة الاردن في الماضي ولم تتغير في الحاضر، ولكن التغير طرا في مفاهيم بعض الدول العربية لقد حافظ الاردن على علاقاته الاخوية مع جميع الدول العربية، وقد سجل بالشكر والعرفان لبعض الدول العربية التي ساعدت الاردن، وما زالت اصداء هذه القبة تردد شكرهم، وقد ساء فوق كل ذلك بركات جلالة الملك التي تحمل شكره والحكومة والشعب الى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد.

ولكن هذا البلد الصابر الصامد امام العدو والتحتي كان يتجاوز عن السيئة، فكم اسيء اليه باغتيال كبار مسؤوليه، وكم من دولة عربية شقيقة قطعت علاقاتها دون سبب او مبرر وكان الاردن يردد قول الشاعر.

وان الذي يسيي ويسين بني ابي
ويسين بني عمي لمختلف جداً
فان اكلوا لحمي وفرت لحومهم
وان هدموا مجدي بنيت لهم مجددا
ولا احمل الحقد السفين عليهمو
فليس كبير القوم من يجعل الحقد
هذا هو الاردن وهذه صفات شعبه،
صدقا ووحدة ووفاء، وولاء للقيادة، وانتباه
للوطن وللامة العربية المجاهدة.

هكذا حبه الفضل

الانجاز الكبير وأنا أسميه إنجازاً في الحقيقة لأنني أصور الظروف الصعبة الدقيقة التي وضعت فيها هذه الموازنة والضغوط التي يواجهها هذا البلد ومع ذلك فقد استطاعت الحكومة أن تقدم الموازنة في موعدها الدستوري وقد لاحظنا فيها كذلك خطة شاملة لتقليص النفقات وزيادة الإيرادات وإبتكار وسائل جديدة تمشي مع الظروف الحاضرة مما تعدّه إنجازاً كبيراً وهنا لا بد أن نقول أيضاً قد ساعد عليها الظروف المحلية القائمة في البلاد من غلائم الثقة التي تشد القاعدة بالعمّة وتربط الشعب بالدولة والذي يتبدى فيها موقف جلالة الملك الحسين العظم وما يقدمه هذا البلد من رصيد معنوي ضخم هو في الحقيقة هذه الثقة وهذا الرصيد هو دائماً ملجأ الذي تلوذ به وتتحصن به وترصد به الماديات أقول ذلك لكي أجدد أن هذه الروح التي تحكم البلد الآن يجب أن تتبين أسبابها وأن تستزيد منها لأن هذه الصعوبات يتحملها المواطن كما يتحمل المؤمن ضريبة الجهاد فالصعوبات فيها للذة، والتضييق فيه أمل، وفيه احتساب لما عند الله من الثواب، وفيه عمل لمصلحة الأمة في حاضرها وفي مستقبلها وفي عقيدتها وترثاها تتضح هذه المعاني تحت أمة ولدت في الحصار في أرحام الحصار لا تنسى أن الدعوة الأولى للثبات في حصار شعب أبي طالب، ولدت في حصار الخيبر والينبوع في حصار مرتبط بأمتنا يخرج ما فيها من مجاهدين القاهريين والصمود والقرابة الكريم يشير إليه الجاني ذلك باعهم لا يصيبهم علماً ولا نصيب ولا غصبيه في بديل الله ولا يتألمون موتاً ولا يطارون موتاً يبرهن الكمال أن كتب لهم به عمل بمبالغ بهذه الروح

يستقبل شعبنا هذا الضيق وهذه الروح تلم دولتنا وحكومتنا بواجباتها، أن من السهل علينا أن نتخيل وأن نتخلى وأن نتطلب من الحكومة كذا أو كذا أو إلى نجيل الصحراء إلى جنات تجري من تحتها الأنهار لكن يجب أن نمكنا الواقع أن دور الحكومة هو أشبه بدور ربة البيت الذكية وأرجو أن أعذر في هذا التشبيه وأن كانت العين السيدة ليل شرف تؤذي في كل الطينيات بنات كما يقول الشاعر.

أن هذا الدور أن تحسن الحكومة التوفير كما تحسن ربة البيت ما يتوفر لديها من الموازنة في أنفائها بشكل صحيح كذلك ذاتي من الانصاف كذلك أن أشكر اللجنة المالية لمجلس الأعيان الموقر على هذا التقرير الدقيق والمنصف وأن كانت لي ملاحظة فهي أن التقرير قد مس بعض التساؤلات أو تقول بعض التناقضات في الأنظمة لكنه ترك تساؤلات معينة والحقيقة أن الأوان لأن نجد هذه التناقضات وهذه المخالفات إن جلس الأعيان هو قمة المؤسسة التشريعية فإذا اشاركنا مع غيرنا في التساؤل نكون قد أضفنا حيرة إلى حيرة ولم تقدم الجليل يجب أن تتجسد تلك التناقضات وتلك المخالفات وأن نرسم لها الأسلوب والديناميكية التي تؤدي إلى الحل كذلك بلغت النظر أيضاً إلى الموازنة قد اشتملت على مبالغ ضخمة للمؤسسات المستقلة التي قد فصل إلى نصف ميزانية الدولة وأذكر في وزارات سابقة أنه قد توفقت أدمج هذه المنظمات وهذه المؤسسات في الوزارات تقلصت النفقات وتأكيدا للرقابة ومنع اللادواجية وتوكلنا للمنفعة واعتقد أنه قد أن الأوان بأن يخطي بخطوة جريئة في هذا الاتجاه كذلك لا أتوقع من الموازنة وهي تهتج

يدخل فيه وهو أن الموقف الأرض السليم والمعتدل والحكيم الذي صاحب انتصار الأزمة من البداية هذا الموقف تظهر الآن سلامة أكثر من أي وقت مضى عندما فشلت شعيرات الغوغائية والتحيز الأعمى في المسكرات جميعا ظهر أن هذا الموقف الذي لا يقصر إلا الحب والخير للجميع والذي يريد أن يعمل على أن يلام الجروح وأن يخرج المنطقة بأقصى قدر من السلام ومن الأمن هذا الموقف يستطيع الآن أن يعمل وأن يتحرك ربما أن يكن مفهومنا عند اخواننا في البداية حينما صدموا بالحدث الكبير وحينما طغت الانفصالية والعواطف وحينما تسارعت الحوادث أن يكن مفهومنا وقد يكون لهم العذر ولكن الآن يفهموا ولتتحركوا يجب أن ننسج الآن تقبل المنطقة على احتمالات الخطر الأسرائيلي من جديد نحن نذكر الآن الحرب الأسرائيلية الأولى لعام ١٩٤٨ كم دكت من عروش كم استأصلت من رؤوس، كم قوضت من أنظمة الآن تزجر الناصفة من جديد وتندق ساعة الامتحان والان يجب أن تظهر علامات الإيمان تظهر معادن الرجال نحن بدورنا أن نبرأ للامة أن نسجل للتاريخ لانه سيأتي حيناً أو ان الاسئلة المرحية المخيفة لماذا؟ كيف؟ من الذي تسأل؟ من الذي قرأ؟ من الذي تراجع في ساحة العسرة؟ أحيانا يأتي ذلك السؤال نحن لا نطمح إلا الخير لأخواننا جميعاً فلو أننا تطلق عليهم حينئذ تلك المستندة مضاعف القناعة وأكاد أقول مضاعف القناعة لو كانوا يعلمون يجب أن تتسأل مع الحوائث والة تسأل اليوم حتى لو فقلنا لمرة ومرة أخرى فلو اللغة والمصلحة ما ينشأ ولين فليس لنا ولا لسجل التاريخ هذه ملاحظتنا أنها

في تقليص النفقات الدولة أن تغطي كذلك جانباً منها هو الترشيد والاقتصاد في القطاع الخاص فنحن في هذه الظروف لا نزال نرى الغفلات الفاحرة تنفق عليها عشرات الألوف والبذخ في المباني واعتقد أنه لا بد من أن تعيش حياة الحرب أن تعيش حياة الجهاد وهذا التعبير تعبير الجهاد هو الذي يجب أن يتعكس على سلوكنا وعلى أعمالنا أن العواصف تزجر من حولنا الآن ونحن نرى أن إسرائيل تتجه وأن إسرائيل يا دولة الرئيس واصحاب المعالي الاخوان لا تقتصرها البررات تفتح الآن لها فرصة مفرية في ظل التناقض العربي والتفكك والفتاق الدولي فرصة مفرية يصعب أن تقاوم الإغراء فيها أننا نقرا في كتبهم وفي ادبياتهم احلام يأتي الآن أواننا نحن نذكر تماماً أن شعبنا سوف يقاوم ولن يتردد العدوان الا على جيلنا جميعاً وأن كل فرد منا رجل أو امرأة لن يموت في ساحة الجهاد حتى يقتل عشرة من جنود العدو نحن نذكر هذا تماماً ولكن يجب أيضاً أن يتعكس ذلك على سلوكنا وعلى تفكيرنا السياسي وعلى تخطيطنا أننا نشأنا لماذا لا نحصل القوى لماذا لا نوزع الأسلحة على كل فرد وامرأة لند أن الأوان لذلك أننا نذكر تماماً أن شعبنا مشدود الاهتمام بالمعركة يتبارى في الظاهر ولالة للنظام والقيادة هذا البلد أنه مشدود بالاعتناء إلى التضحية والالفة والاشتغال وليس هناك مكان للخوف يجب أن يتسلخ كل فرد وان يحصن قرايا حتى تصبح قلعة حصينة تشل جزاء من جيش العدو تهكمه تدمره تخرج للاقتاتة ويجب أن يحصن العدو الإسرائيلي أنه سيقلى خلية من الشوك ومن الرصاص ومن التفخاف وهذا أيضاً يقودني يا دولة الرئيس إلى توضيح آخر

هكذا هو الوضع

الاخوة الكرام لذلك فاني ارجو مع هذه التحفظات المحدودة فاني احسن مرة اخرى ان اختتم كلمتي بشكر الحكومة وتبنتها والثناء عليها لهذه الموازنة لكل الاعتبارات التي ذكرت والسلام عليكم ورحمة الله.

دولة رئيس المجلس: السيد حسني عايش، شكرا معالي الزميل، الاستاذ حسني عايش.



السيد حسني عايش:
بسم الله الرحمن الرحيم.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

وكما ذكرت في السنة الماضية بهذه المناسبة فاني لن انتقب كثيرا في صلب مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ ولن احاول نقده ماليا واقنيا، فذلك مهمة اللجنة المالية المختصة بذلك وقد قامت به خير قيام، كما تناوب السادة النواب والاعيان في نقد الموازنة وتحليلها مما لا يحتمل للتكرار اي معنى او قيمة وانما سأحدث في عدد

يسير من الامور واقدم بعض الاقتراحات قليلة الكلفة واجيبا ان يكون حديثي مفيدا واقتراحاتي قابلة للتطبيق.

١ - في الاقتصاد المجهول Economics

لقد هزت ازمة الخليج الخليج اقتصاديات دول كثيرة في المنطقة والعالم، وربما كان الاردن الاكثر تضررا نسبيا فيها اقتصاديا وماليا واجتماعيا من جميع البلدان المتضررة، ولعل احد اسباب ارتفاع حجم الاضرار الناجمة عنها عدم تنوع احد في المنطقة والعالم وقوع هذه الازمة بتداعياتها الشديدة والكثيرة، ومن ثم عدم وجود سيناريوهات جاهزة او مسبقة لمراجعة تخليقاتها واثارها الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

ولعل هذه الازمة وغيرها مما يمكن ان يقع لما يبدو انه غير محتمل الوقوع هو الذي دعى بعض المفكرين والاقتصاديين الى المطالبة باقامة فرع جديد في علم الاقتصاد سموه بالاقتصاد المجهول Economics ويقصد به تلك العناصر المؤثرة في الاقتصاد التي لا يمكن معرفتها وحسابها او قياس نتائجها كالزلازل الارضية، وكوارث البراكين، والظروف الجوية غير العادية كانهجاس الامطار او الفيضانات او الاعاصير، وغزو الجراد، والحوادث النووية. والبيع النقطية، والايوية، والازدحام السياسية، والحروب المدمرة... الخ.

لعل ازمة الخليج كما وقعت فيه وتددت اليه خير شاهد على التأثير الكبير للاقتصاد المجهول. وفي ضوء ذلك نجد ان مقاييسنا الاقتصادية التقليدية تعطينا مؤشرات ضعيفة لانها تاريخية او سلفية اكثر منها مستقبلية، تدعى

والزراعي لما تدريجيا في ضوء المتاح المتناقص منها.

فعل سبيل المثال نقول ان معدل الاستهلاك الحالي المنزلي للمياه وهو خمسة امارات مكعبة شهريا للمواطن كبير جدا في ظل هذه الازمة الحاققة، ومن ثم يجب خفضه تدريجيا مثلا بمقدار مترين شهريا مبدئيا مع فرض سعر عال جدا على من يتجاوزوه... ان خطورة كهذه كثيفة بتوفير حوالي خمسة وسبعين مليون متر من الماء مكعب سنويا، بشرط ان تكف عن مقارنة استهلاكنا للماء بالمعدل الدولي في البلدان الوفيرة المياه حيث قامت النظرية الاقتصادية اصلا فيها على الاستهلاك الزائد للدرجة الاهدار، يجب ان لا يثبت سقوط الامطار والثلوج الغزيرة عزما عن هذه الخطوة...

واما التبرير الدائم لضياع المياه بنسبته الى احتراء الشبكة فاني اشك في صحته كثيرا لانه لو كان صحيحا لغطت المياه المتسربة منها سطح الارض ولشت عليه، وبما ان ما يحدث من ذلك ليس كبيرا بالمقاييس الى حجم المياه المفقود فان التفسير الاكثر معقولة لضياع المياه هو اعتداء البعض على الشبكة لسرقة المياه منها اثناء مرورها بأرضه او بالقرب منها لري مزروعات لا تحتاج الى ري او لريها مجانا.

٤ - في البطالة الترميمية:

اشكر الحكومة على اصدار البطاقات الترميمية، والتي عليها لتقليل خصصات الدعم فالتكاليف تغطي قيمة البطاقة باضافتها تدريجيا الى قيمة السعر الجار او غير المدعوم، فمن هذا الطريق يتحقق التكافل والتضامن ويغطي

حماية الامتداد في المستقبل، مما يعني ان علينا اعداد سيناريوهات مسبقة تأخذ بعين الاعتبار تحديات الاقتصاد المجهول ويحتمل تكون جاهزة للتوظيف في الحالات الطارئة وعندما تقع الازمة، بدلا من الضرب كما بكف ساعة وقوعها، ان تبني الاقتصاد المجهول في التخطيط وتعاطيه يعني اننا نتعلم بالاستباقية Anticipation، لا بالصدمة Shock، ونحقق الامن الاقتصادي.

وعليه فاني ادعو الحكومة الى تأليف لجنة حكمة واستباقية اقتصادية اجتماعية دائمة ومتجددة العضوية لوضع تصورات وسيناريوهات لا لزوم لنشرها، لابعاد الاحتمالات وقوعا ويحتمل تتمكن الدولة من استيعاب الصدمة وامتناع اثارها باقل كلفة ممكنة.

٢ - في البطالة:

لا اريد اعادة قراءة مقترحات اوردتها بنفس المناسبة في العام الماضي وانما ارى ان حل هذه المعضلة في هذه الظروف غير ممكن بدون التكافل والتضامن الاجتماعيين ويحتمل يقبل كل ذي دخل باقتطاع نسبة تصاعدية من دخله لتوفير دخل لمن لا دخل له.

٣ - في الازمة المالية

يلو اننا امام ازمة مالية خطيرة ومضيرة قد تفرض علينا اذا لم نعالجها جيدا احد خيارين: اما ان نشرب، واما ان نزرع، وعليه فان زيادة اسعار المياه تصاعديا وجدها لا تكفي، وانما يجب ان نقتن الاستعمال المنزلي

هكذا جد الاصل

القانون من الناس ، بطريقة غير مباشرة ،
حاجة احوالهم غير القانونيين .

٥ - لا تزال المؤسسة الاستهلاكية
تصرف وكأنها في بحيرة قستوزة او تشعري
كماليات عديدة لا معنى لها في هذه الظروف ،
ومن ذلك كرمات التطوية ومبزي الشعر
وكراسن الجداق وطاولاتنا واطقم الرحلات
ومطبق عل لوز وسكاكروكراميلات . الخ
نريد الاستعارة في تعزيز النمط الاستهلاكي غير
البرور حتى في هذه الظروف الصعبة التي تتسع
فيها دائرة الفقر والحرمان ؟ ان توزير الاساسيات
في هذه الظروف تلمة كثيرة تحسنا عليها دول
كثيرة من حولنا . لعل توظيف دائرة المتقنين من
الفقراء الجدد افضل لمن توسيع مفردات البيع
والشراء .

٦ - الهواتف في الدوائر والدوائر
الحكومية :

يعتبر الهاتف احدى اعظم الاختراعات
الانسانية كاية فقد سهّل الاتصال والتواصل
وجعل المشكلات بين الناس وكل في مكانه ،
ولكنه لم يدرأنا وديواتنا يعمل في اتجاه واحد ،
وهو خدمة الموظف لا المواطن ، مع انه ركب فيها
ليكون جزءا من العملية الادارية ، ان بين غير
القول ان يرفض الموظف المعنى الاجابة بالهاتف
عل استفسار مواطن عن معاملة له عنده ابن
وضعت لئلا . ولماذا تم بشأننا فريد عليهم بانه
لا يمكن اعلامه بذلك على الهاتف وان الهاتف
ليس الامور ففكرة وان عليه ان ياتي اليه بنفسه
ليسمع منه الجواب . انما الفضل ان يقام
الهاتف ام القاتل ما دامت غير مجدية ادوات

اقتصاديا . ٢ .

٧ - في المرور :

ان تصوير المرور الحالي وبخاصة في عمان
الكبرى وبقية المدن مكلف جدا لخلق كراهة
يباعد بصورة خيالية بين نقاط الابتداء والايه
باجبار السيارة عل قطع كيلو متر اربعة
كيلومترات ليصل الى مكان اصلا لا يبعد
عدة امتار عما يكلف البلاد ملايين البناير وقطع
الغار ايضا هي الاطبات المروري ان الشوارع
داخل المدن ويجرد اقتراب السيارة منها ليست
طرق سريعة لتتن هذا التصميم المروري
وبحجة تقليل الحوادث يجب علينا حكا
بتصميم يوزل الكلفة ويقلل الحوادث ويجبرنا عل
التحرك مبكرين لعملا ومواعيدنا لا مهربان
اليها ذلكم هو التحدي .

٨ - المسدل في التعمين والتوزيع
الاداري . الخ .

قدما قالوا ان العدل اساس الملك وهو لا
يزال كذلك جفا ، بل ان العدل هو اكبر ضابط
لسلوك الانسان ومحسن لامتائه للاسرة وولائه
لنظام والوطن وعليه يقضي العدل ان يمتلن
الوظائف الشاغرة في الصحف والوجبات
اعلانات الدوائر والدوائر مع خبريها
ومطالبها ، وكذلك نتائج الاختيار بالحريات
المرتبطة بها ، ففي كثير من الأحيان تختار اللجنة
المعنية في الوزارة او الدائرة موظفا ليحل في
وظيفة شاغرة او الترقيح اليها وترفع النتائج الى
المسؤول النهائي ليصدها وادافا تقاضا يدخلون
أخر تحلة بسبب الوساطة والضغط والتدخل لما
يأتي الى العدالة ويشوه صورة السلطة التنفيذية

والتشريعية اذا كان احد افرادها هو المتدخل ،
ولكن الاعلان عن المقدمات والنتائج يجعل
التوسط والصفقة والتدخل صعبا لمستحيلا ان
شاء الله بعد صدور قانون محكمة العدل العليا .

٩ - وبالإضافة الى ذلك ندعو الحكومة
الى تطبيق اجد اكثر المبادئ الادارية العالمة
بالبداية وهو عليم جوائز الجميع بين الاقارب
الاقيين او العموميين او الجمهوريين في البداية
البعيدة الواحدة ، ان الجمع في القطاع اليام
يتم عل حساب العمل والانتاج ، بينما يتم عل
حساب القرابة في القطاع الخاص لان الادارة
هناك بالاهداف ولو كان القريب ابن
صاحب العمل .

وعليه كم يكون مفيدا للادارة العامة
دراسة في العمق لهذه الظاهرة وبخاصة في
الدوائر المستقلة التي تتحول الى اقطاعيات كليا
طال امت اقامة المسؤل الاول فيها .

١٠ - كما ندعو الحكومة الى الاعاز
للبؤان الخدمة المدنية وبقية الدوائر والدوائر
المستقلة وشبه المستقلة وغيرها كذلك الى ازالة
خاتمة مكان الولادة لطالب العمل وتجان ولادة
ايه وكذلك الى ازالة خاتمة المذهب او الدين من
الطلبات الاستخداهم ، ان سؤلك المسؤل او
صاحب العمل ان هاتين المعلومتين ليحل عل
الاعلان موقفة تلتصق بهما ، ان الاصلاح الاداري
مؤثر التخليق الاكثري يبدأ من هنا . ونطلق منه ،
وان كل من يفتي قراراته وتوجيهاته على هاتين
المعلومتين متمند عل المذهب والدين والخلق الوطني
والقانون ، والوجهة الوطنية والامر الوطني ،
والله يدور بكر استنائه لتقضي الوطن ، ما

ويوجب التصدي له بازالتها ، ومحكمة العدل
العليا ان يستمر في منحه الإطاري .

١١ - بين الضمان الاجتماعي
والقواعد :

١٢ - في العدد ٥٧٧٢ تاريخ ١٩٩٠/٢/١٨

نشرت الجريدة الرسمية قرار ديوان التفسير رقم
١٩ لسنة ١٩٩٠ ، التعلق بالموظفين يعملون في
المؤسسات ذات الاستقلال الاداري والمالي ولا
تدخل موازناتها في الزبانية العامة للدولة ، وليس
في قانونها ما يجعل موظفيها تابعين للتقاعد عل
حساب الخزانة العامة ، يعملون غير تابعين
للتقاعد حسب نظام الخدمة المدنية رقم (١)
لسنة ١٩٨٨ حسب المادة ١٦٧ منه ، التي تنص
عل ما يلي :
وتعتبر خدمة الموظف المصنف في المؤسسة
بكاملا خدمة مقولة للتقاعد عل ان يدفع عنها
العائدات التقاعدية عل اساس الراتب
الاساسي الاخير الذي يستقل اليه .

ولكن هذا القرار يخلق عقدا من
المشكلات الحادة مثل :

١ - انه يتجمع الموظفون العاملين غير التابعين
من جهة واحدة للصل الى تقاضون الضمان

٢ - ان الاجتهاد في اصدار
في - ويخص موظفي المؤسسات العامة
المستقلة اداريا وماليا لتقارون الضمان

٣ - ان الاجتهاد في اصدار
بعض اقسامه يصرف تعويضات من دفعة
واحدة للمؤمن عليه الذي يخرج من من
نطاق احكام هذا القانون . ٢ .

هكذا منه الأصل

د - كما يعتبر الموظف المصنف الخاضع لقانون التقاعد المدني خارجا عن نطاق احكام قانون الضمان الاجتماعي فاذا كانت له مدة اشتراك في الضمان تصرف له تعويضات من دفعة واحدة حدد القانون نسبتها.

هـ - وعليه تم صرف تعويضات لآلاف من موظفي المؤسسات العامة المستقلة اداريا وماليا من مؤسسة الضمان الاجتماعي بعد صدور قرارات بتصنيفهم بموجب نظام الخدمة المدنية خلال الفترة الممتدة من تاريخ تطبيق نظام الخدمة المدنية سنة ١٩٦٨م وحتى تاريخ صدور قرار ديوان تفسير القوانين المشار اليه، وقد صرفت المؤسسة لهم هذه التعويضات على ان اساس انهم يخضعون لقانون التقاعد منذ تصنيفهم.

و - ولكن المؤسسة توقفت عن صرف التعويضات للموظفين الذين يتم تصنيفهم في المؤسسات المستقلة ماليا واداريا بعد صدور القرار، وهنا التساؤل:

١ - ما مصير الموظفين الذين تم تصنيفهم وتسلموا تعويضاتهم من مؤسسة الضمان الاجتماعي ولاي قانون يخضعون؟

٢ - ما مصير الموظفين الذين تم تصنيفهم ولم يتسلموا بعد تعويضاتهم من مؤسسة الضمان الاجتماعي ولاي قانون يخضعون؟

٣ - ما مصير البالغ التي صرفتها

المؤسسة للموظفين الذين تم تصنيفهم من تلك المؤسسات والذين اعتبرهم القرار غير خاضعين للتقاعد؟

في اعتقادي ان تصويب الوضع ملح جدا ولا يكون الا بتعديل قانون التقاعد المدني وبحيث يعتبر جميع موظفي المؤسسات المستقلة اداريا وماليا الذين تم تصنيفهم او سيتم خاضعين لقانون التقاعد المدني وذلك من تاريخ تصنيف كل واحد منهم.

١٢ - منح ام قروض:

لا بد من ازالة الغلط او تصحيح الالتباس الذي يقع فيه الناس جراء وصف الحكومة للقروض او القروض الميسرة التي تحصل عليها بالمساعدات، انها ليست مساعدات على الاطلاق لان المساعدة مجانية تعني عدم التسديد، لانها مع.

وبهذه المناسبة ولما قامت بعض الدول كالمانيا واليابان بتقديم قروض ميسرة لنا على شكل تسهيلات مالية تغطي مستورداتنا منها من السلع والخدمات فاني اقترح مايلي:

أ - تركيز السحب منها على مدخلات الزراعة والصناعة المنتجة او المولدة للعملة الصعبة، وكذلك على الاغذية والمواد التموينية الاستراتيجية اللازمة مما لا يتجه الاردن او لا يتمكن من انتاجه.

ب - السماح للقطاع الخاص بالاستفادة من هذه التسهيلات في ضوء المعايير السابقة على ان تسدد قيم مستوردات منها او اية

مستوردات سابقة له لم تسدد بعد للحكومة الاردنية بالدينار لتوفير العملات الصعبة في البلاد.

جـ - يجب ان لا يكون هدفنا استهلاك هذه القروض باي ثمن ولاي غرض.

١٣ - دعم الصادرات:

خصصت الحكومة في الموازنة الطارئة خمسة ملايين دينار لدعم الصادرات للاسواق غير التقليدية، ليكون لهذا الدعم جدوى وفاعلية اقترح ان يتم على شكل حوافز مئوية معفاة من ضريبة الدخل من قيمة الصادرات تعطى للمصدر كمنحة وتشجيع له كما يفعل الآخرون.

١٤ - موضوعات لم ترصد لهاخصصات.

اتعجب كثيرا من عدم رصد تخصصات لموضوعات ودراسات رصد الزلازل، والصخر الزيتي، والهندسة الجيولوجية للمدن، والطاقة الحرارية الجوفية، وجيولوجيا الحفامات، والتقيب عن البورانيوم مع انه كان يرصد لها تخصصات في الموازنات السابقة.

تري هل استغفلت الدراسات اغراضها بعد ان اصبحت معرفتنا فيها مطلقة، ام ان ما اتفق عليها كان هباء فلا يتكرر؟

لعله كان يمكن توفير المخصصات لو اني معهد الخدمة الاجتماعية الذي استغل اغراضه وتجاوزته الواقع، او المدرستين الزراعيتين الثانويتين غير المجنتين اللتين يمكن الاستعانة عنهما بتعميم الثقافة الزراعية الاساسية في

المدارس الازلامية وبخاصة القروية حيث تتوافر الارض والحدائق او بتحويلها الى مركزين لتدريب الفلاحين والفلاحات مباشرة زراعييا باشراف وزارة الزراعة.

١٥ - كلية التأهيل العالية وكلية الحياوي في جامعة اليرموك.

انني اعتقد انه لا لزوم لكلية تأهيل المعلمين العالية خارج نطاق الجامعات ولو تم بالغاء مؤقت لكلية التربية في احدها وبخاصة ان معظم اساتذة كلية التأهيل من الجامعات ويعلمون فيها بالخصص الاضافية السريعة Fast Teaching، الامر الذي لا يجعل لتعليمهم اي قيمة لانهم لا يجلسون مع الطلبة المعلمين ولا يتفاعلون معهم ولا يشكلون لهم قدوة، لعل التعليم والتأهيل بالمراسلة افضل من التعليم في كلية بهذه الظروف.

اما موضوع كلية الحياوي ومع انه يبدو انه خارج عن موضوع الموازنة الا انه في الحقيقة له علاقة كبيرة بها ومن ثم فانا نعتبر كثيرا بتبرع المرحوم الحياوي لانشاء هذه الكلية وتدعو كل قادر على ان يجلو حذره، الا انه ما كان مفيدا وضعها في جامعة اليرموك دون ان تأخذ شكل هذه الجامعة. ان جميع الكليات في الجامعة تمنح لطلبتها درجة البكالوريوس فما معنى استثناء هذه الكلية، كان يجب فصلها عن الجامعة مكانيا مثل اي كلية مجتمعة او ان تكون مدة الدراسة فيها اربع سنوات كبقي الكليات حتى لا يشعر طلبتها بانهم نشاز تسدر بحالهم بقية زملائهم في الجامعة. فما بالك اذا كان نظام الخدمة المدنية لا يعترف ايضا بشهادتها فلا هي

هكذا عند الفحص

مصالحتها وربما حجم الاصدقاء قبل الاعداء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته!!

حسني عايش

مجلس الاعيان

١٩٩٠/١٢/٣٠

دولة رئيس المجلس: شكرا سعادة

الاخ، سعادة العين خلف ابونوير.

السيد خلف ابو نوير:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الاعيان

ان مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة

لسنة ١٩٩١ تخولنا ان نتعرف على اسباب الازمة

الاقتصادية كانت سياسية او ادارية حتى يتسنى

لكل مواطن في الاردن يتحمل مسؤوليته الوطنية

والقومية ان الازمة الاقتصادية في بلدنا لها

اسباب رئيسية مرتبطة في قضايا الشرق الاوسط

وعلى رأسها قضية فلسطين.

وجاءت ازمة الخليج لتكشف الستار عن

كل التواهي العربية والاجنبية وكان الاردن البلد

المستهدف لكونه خط مواجهة مع اسرائيل الان

موقف جلالة الملك الحسين المعظم والشعب

الاردني لم يتردد بين كلمة نعم وكلمة لا فلو قال

جلالته نعم لفتح لنا ابواب بنوك الغرب

مدعومة من بنوك الخليج العربي، ولم تكن عنفنا

ازمة على الاطلاق ولكن لادراك جلالة الملك

للقضايا العربية والاسلامية قال لا انطلاقتنا من

مبادئ الثورة العربية الكبرى، والتزامنا

بقضية القدس وفلسطين ونحوها مع العراق

كالدولم ولا هي كالكالوريوس، واذا قيل لنا
اننا ليست لتخريج موظفين حكومة نرد ان هذا
ينطبق على معظم الكليات في الجامعات.

ان المشكلة النفسية التي يعاني منها طلبتها
حادة للغاية ولا بد من حلها.

١٦ - رصد في الموازنة الاستثمارية
لوزارة المالية مخصصات بمقدار خمسة ملايين دينار
لشراء سفينة بتروك فوول هي سفينة لحزن النفط
في ميناء العقبة ام لنقل النفط اليه؟ اذا كانت
لحزن النفط لماذا وصدت عشرة ملايين دينار
في الموازنة الطارئة لانشاء خزانات للنفط الخام
ومشتقاته، واين ستشأ هذه الخزانات؟

١٧ - ان الصلحاة يا دولة الرئيس، في
دولة ديمقراطية كالاردن، هي سلطة شعبية
مستقلة عن اية سلطة رسمية او شبه رسمية
مباشرة او غير مباشرة والا فان سيف الرقابة
والتي تدخل بظل سلطتها عليها، فما معنى استمرار
ملكية بعض الجهات العامة للصحف في هذا
المنح الديمقراطي؟ ان استمرار ذلك يعني ان
الحكومة / القطاع العام تملك كل وسائل
الاعلام الكبرى وهي الاذاعة والتلفزيون
والصحافة وتديرها.

١٨ - وفي الختام لعل يتوجب علينا في
هذه الظروف الصعبة والمصيبة ان نقطع
اللقمة عن الفم كما يقولون فلا ندخر وسعا او
نألوا جهدا او نوفر مالا لدعم القوات المسلحة
للدفاع عن حياض الوطن وسيادته، ودعم
الاجهزة الامنية للتصدي لجميع القوى الخفية
التي تتربص بمهجننا الديمقراطي وقد هدد

الملاحظة الثانية:

لقد قامت دولة العدو الاسرائيلي بمجزرة
جديدة بالامس في قطاع غزة، تشبه الى حد بعيد
مجزرة الاقصى قبل شهر ذهب ضحيتها خمسة
شهداء عليهم رحمة الله ورضوانه، واكثر من
مائة جريح، وستستمر دولة العدو في هذا النهج
المهجى مدعومة من رئيسة قوى الشر في العالم
امريكا، التي تتباكي في ازمة الخليج على مصالح
بعض الدول النفطية وستبقى اسرائيل وامريكا
هي الدولتان للامة العربية والاسلامية طالما
بقيت دولة اسرائيل وطالما بقي العدوان
الامريكي على امتنا العربية والاسلامية في كل
مكان، فليرحم الله شهداءنا وليبوء بالحسرة
اعداؤنا، والله غالب على امره ولكن اكثر الناس
لا يعلمون، ولنقر الفاتحة على ارواح
الشهداء).

بسم الله الرحمن الرحيم

حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ١٩٩١

د. اسحق احمد فرحان - عضو مجلس

الاعيان.

دولة الرئيس، السادة الاعيان

تحية الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١
في ظروف استثنائية لم يسبق لها مثيل، من حيث
المدىونية العالية التي بلغت ثمانية مليارات دولار
ونيف، وتجاوزت كل الخطوط الحمراء، ومن
حيث الفساد المالي والاداري السابق الذي يحقق
فيه مجلس النواب، ومن حيث ازمة الخليج
وانكسارها الاقتصادية والمسيكية والسياسية

الشقيق صاحب المبادئ الوطنية الثابت على
كلمة الحق امام حشود قوى الظلم والطغيان.

ومن هذه المبادئ الوطنية

اتقى من الحكومة الموقرة العمل على
سياسة الاعتماد على النفس والاكتفاء بالقليل
عن الكثير حتى تمرر الازمة الاقتصادية
والسياسية ولا تتسبب سياسة المراضاة على كراسي
الحكم وتتحرف عن مصالح الشعب والوطن،
وعن الطريق الذي ارسوه معالي الهاشميون
ورجال الورد الحيرين.

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس: شكرا سعادة

الاخ، معالي الدكتور اسحق الفرحان.

السيد اسحق الفرحان:

بسم الله الرحمن الرحيم

في ملاحظتان عامتان قبل الدخول في

مناقشة التقرير المالي عن الموازنة.

الملاحظة الاولى:

نظرا للظروف الاستثنائية التي تمر بالمنطقة

جاء ازمة الخليج والحشود الامريكية والغربية

والاسرائيلية وتهديدات الرئيس بوش صاحب

الغيل الجديد، الذي نسال الله تعالى ان يزيه

كما هزم ابرهة صاحب الغيل القديم، فان على

الحكومة ان تتخذ اجراءات سريعة وجادة من

حيث تجارب الدفاع المدني وتدريب الشعب

وتسليحه وتفعيل الجيش الشعبي، ودعوة

للمناورة قبل ١/١٥ وكذلك استدعاء

الاحتياط، والعيش في حالة حرب تخطيطا

للمحذور الاسوأ لا سمح الله.

مجلس الاعيان

وما اثير فيه بشكل مباشر على الاقتصاد الاردني بسبب الحصار الاقتصادي على العراق، وتأثير ذلك على صادرات الاردن، وايضا اميركا لاشغانتا العرب بقطع مساعداتهم عن الاردن بالإضافة الى سيطرة امريكا بالمتخطرة على دول اجنية كانت تتعامل مع الاردن بدون ضغوط امريكية، اقول في هذه الظروف الصعبة فان مجرد وجود موازنة واقعية امر يستدعي ان نحمد الله عليه ولكن ذلك يقتضي منا ان نحول نقمة قطع المعونات، ونقمة الحصار الاقتصادي كما تفصل الأستاذ كامل الشريف، الى نعمة الاعتماد على الذات، والاكتفاء بما نتجج، والعيش بكرة ولو على الكفاف، وان هذا يحتاج منا الى حسن استغلال مواردها او مضاعفة العمل والانتاج، وان نقص اعتمادنا على الغير، وبالدلات الدول الاجنبية الطامعة في اوطاننا، وبخاصة امريكا الحليف الاستراتيجي لدولة العدو الاسرائيلي التي تهدف الى توريطننا في ازمات اقتصادية عاصفة، بالإضافة الى مكائدها السياسية والعسكرية التي نشاهدها هذه الايام في تصديها المتشترس لازمة الخليج وتهديا بحرب مدمرة للمنطقة بأكملها ومن هذه الخلفية وهذا الواقع، فان في بعض الملاحظات والتوصيات على الموازنة وما يتبعها من سياسات، راجيا من مجلسكم الكريم النظر فيها، ومن الحكومة ان تأخذها بعين الاعتبار.

٢ - ان مشكلة البطالة تتفاقم يوما بعد يوم، وخصوصا مع تدفق افواج العاملين الاردنيين من دول الخليج، ولا يوجد مؤشرات عملية مقنعة لحلها، ولذلك لا بد من ايلاتها مزيدا من العناية، والدراسة وتبني الحلول العملية لها، ولذلك ارى ان تعقد الحكومة مؤقرا وطنيا تشترك فيه مختلف القطاعات الرسمية والشعبية للخروج ببرنامج عملي للاسهام للموس في حل المشكلة.

واني اقدم بعض الاقتراحات التي اراها عملية، للدراسة، والتطبيق، معتمدا على فرضية صادقة وهي ايمان شعبنا وحيه للتعاون والتكافل والتضحية، ورسولنا الكريم صل الله عليه وسلم يقول والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، قالوا من يا رسول الله؟ قال من بات شبعانا وجاره جائع وهو يعلم، فقد برئت منه ذمة الله ورسوله.

ولذا اقدم ان يعمل ترتيب مناسب لان يقسم حوالي ١٠٪ من رواتب الموظفين في القطاع العام والخاص تكون بمثابة دين لهم على الدولة تسددها لهم كمالف مقطوعة حين نهاية الخدمة (تسمى ضريبة التكافل الاجتماعي) على ان يوظف لدى القطاع العام والقطاع الخاص بقيمة هذه المبالغ المتقطعة عشرات الالاف من الماطلين عن العمل.

وكذلك الامر بالنسبة للاربعة الاف

١ - اشار تقرير اللجنة المالية الى ضرورة اجراء التحقيق مع جميع الجهات ذات العلاقة بخصوص خسارة القطاع العام ٢٥٠ مليون دينار المتعلقة بقضية بنك البراء، ولقد

التي تستطيع ان تقوم بهذه المهمة، بل ان ذلك من مهمتها اصلا.

٤ - ان خلو الموازنة العامة من موازنات المؤسسات العامة والصناديق والسلطات ذات الاستقلال المالي، امر يحتاج الى معالجة من الحكومة في الموازنات القادمة مع ما يتبع ذلك من تعديلات في التشريعات.

وبهذه المناسبة اود ان اشير الى موازنة مظلومة بين هذه المؤسسات وهي موازنة مجمع اللغة العربية الاردني الذي يقوم بجهود مشكورة وخدمات جل في خدمة اللغة العربية وفي التعريب وبخاصة تعريب التعليم الجامعي، وترجمة الكتب العلمية الجامعية الى اللغة العربية، انني اتقدم الى الحكومة بالنظر الى هذه المؤسسة العلمية في اطار النظر الى جامعاتنا التي نفخر بها وان تحظى موازنته بالدعم المالي الذي يتناسب مع رسالته السامية، كما اود ان الفت النظر الى ان المجمع كان قد تقدم بمشروع قانون اللغة العربية الى الحكومة، منذ مدة، ولم يحظ بالاهتمام اللازم، ولا تدري مصيره الى الان وتنشئ على الحكومة السرعة في تحويله الى مجلس الامة لينظر فيه وبهذه المناسبة فاننا نحني مجلس الشعب الجزازي الذي اقر مؤخرا قانون اللغة العربية الذي يقضي بتعريب دواوين الدولة والتعليم في جميع مراحلها باللغة العربية رغم الصعوبات الكثيرة التي تعترضهم هناك.

٥ - ان الانحطاط الذي تحيط بنا ولي مقدمتها الخطر الصهيوني الداهم، وما قد يتبع من مضاعفات عسكرية لازمة الخليج في الاشهر القادمة يقتضي مضاعفة جهد الحكومة فيها

فرصة عمل التي تضمنها مشروع الموازنة في جهاز الادارة العامة للدولة، يمكن مضاعفتها عن طريق اعطاء نصف عمل مقابل نصف راتب، مع المحافظة على الحقوق الوظيفية للموظف، من حيث مدة الخدمة الفعلية، وحقوق التقاعد وما الى ذلك، وذلك بصورة مؤقتة حتى تزول الغمة.

كما ادعو ان تبني الدولة اصدار قانون للزكاة بصورة اجبارية وان تصرف وادعائها في بلابين هامين: الاول في التصدي للفقير وعارته، وقد بدأت تزداد نسبته بين سائر فئات الشعب، والثاني في سبيل الله، بالاتفاق على متطلبات الجيش الشعبي وتوسيعه وتفعيله.

٣ - اود ان اؤكد على توصية اللجنة المالية لمجلس الاعيان بتوفير مبلغ نصف مليون دينار لمشروع التطوير التربوي (٢/٥٢) الذي يشترك في تمويله البنك الدولي، والذي يطالب به معالي وزير التربية والتعليم العالي، حفاظا على هذا المشروع، الذي يستهدف دعم كليات التربية في جامعي اليرموك والاردنية، وبهذه المناسبة فاني اؤكد على الحكومة بان تعيد النظر في كليات تأهيل المعلمين ذوات الاربع سنوات جامعية التي ابتدعتها وزارة التعليم العالي محدة بذلك ازدواجية غير محمودة مع مهمات كليات التربية في جامعاتنا، اذ لا مبرر لوجود هذه الكليات التي لا يمكن ان تكون في مستوى كليات التربية في الجامعات ولا يمكن ان تؤمن كوادير تدريسية مؤهلة من غير الجامعات، واني امل ان تلغي هذه الكليات باسرع وقت ممكن، وتحول طلابها الى اقسام التأهيل في جامعاتنا

١٠

يتعلق بتدريب الشعب وتسلحيه عن طريق توسيع قاعدة الجيش الى الشعب وتعليمه، وهذا يقتضي مالا، وقد بادر مجلس الاعيان بنفسه بفتح بضع وخمسين الف دينار والف لجنة منه، وأمل ان يتعاون مجلسنا مع مجلس النواب بهذا الصدد، فتكون لجنة مشتركة بالتعاون مع الحكومة والشعب لتأدية امالنا العظمى في الجيش الشعبي، ليكون رديفا لقواتنا المسلحة للدفاع عن الوطن، ومقاومة العدو الاسرائيلي، والاسهام في اعمال الدفاع المدني مع سائر فئات الشعب ليقتل الجميع صفوا واحدا متراضا للعدو عن الوطن والنصدي لمؤامرات الاعداء، واني اقترح ان تقوم الحكومة بدراسة تشريع يقدم الى مجلس الامة تقضى فيه ضريبة خاصة للجيش الشعبي لن يزيد دخله عن حد الفقر.

واخيرا نتمنى على الحكومة ان تسير تدريجيا في تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية في سائر برامجها ومنها الموازنة، ونسأل الله تعالى ان يكشف الغمة، ويفرج الكرب، وان يعيننا على خدمة انفسنا بدون الاعتماد على الغير وان يهدي الدول العربية البترولية الشقيقة ان تدرك قبل قوات الاخوان ان ثروة العرب وبترو العرب للعرب وللامة ولا ينبغي ان يصرف ضد اعداء الامة وفي مقدمة هؤلاء يجب ان يصرف لمحاربة العدو الاسرائيلي الغاصب الذي يستقدم كل يوم الالف المهاجرين اليهود السوفيات، وقد اصبح في وسط الجزيرة العربية من جنود الامريكان ومن الاله اسرائيل ثانية، فاصبحتنا في هذا الزمان عكاظين باسرائيل هنا واسرائيل من هناك من جهتين، ولن يفكر الله ولا التاريخ لمن يضيعون امنهم وثرواتهم في غير محاربة اعدائهم

وخدمة عقيدتها وعروبيتها واسلامها وليتصرف الله هذه الامة باذن تعالى على هذه الجوع الامريكية والصليبية التي تجتمعت في نهاية هذا القرن لفرض هيمنتها الاستعمارية من جديد على امتنا ومقدمساتنا وتكريس محزنة هذه الامة، والاستيلاء على ثرواتها، ومساندة عدوها الاسرائيلي الذي يحتل ارضها المقدسة فلسطين، والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون صدق الله العظيم.

اسحق الفرحان
عضو مجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس: شكرا معالي الاخ سعادة الاستاذ حمد الفرحان.

السيد حمد الفرحان: دولة الرئيس اخواني الزملاء.

الموضوع الذي تقرر في اللجنة المالية الذي ابدي الرأي فيه هو موضوع بنك البتراء، عندما درست اللجنة المالية في مجلس الاعيان توصية مجلس النواب بضرورة تشكيل لجنة تحقيق بحث بتفصيل في اللجنة المالية لمجلس الاعيان بحضور وزير المالية اجيب بعض الاسئلة ولكن بعض اخر فضل ان لا يتناوله ولذلك بينت في المجلس بانني ساقدم بعض التفاصيل لتمكين المجلس من اتخاذ قرار عملي حتى لا تقل هذه القضية على جدول اعماله باستمرار.

وينص القرار ايضا وان تخفص هذه السلف للفوائد وحتى الان لم اجد ان مجلس الوزراء قد عرض عليه او قرر اعتماد برنامج

لاسترجاع تلك الاموال حسب ما ينص عليه هذا القرار او اذا كان قد صدر من مجلس الوزراء الغاء لشرط استعادة هذه الاموال ليس هناك ما يقيد هذا المجلس ليصل الى قناعة.

مجلس الاعيان
اللجنة المالية
١٩٩٠/١٢/٢٧

قضية بنك البتراء

دولة الرئيس، الزملاء اعضاء مجلس الاعيان.

في الدورة العادية الاولى للمجلس في السنة الماضية طرحت قضية بنك البتراء في اللجنة المالية وفي المجلس، وكلفت اللجنة المالية ان تتابع هذه القضية بهدف الحصول على معلومات من البنك المركزي ومن الحكومة عن حقائق قضية بنك البتراء وما تقرر من اجراءات ومدى الاعباء التي قد تتعرض لها الخزينة وكلفت بذلك وان اعود بالمعلومات الى اللجنة المالية وقد حاولت بمشاركة دولة رئيس المجلس واخوان من اللجنة المالية ثم عادت هذه القضية الى مجلس الامة في تقرير الى مجلس الامة في تقرير مجلس النواب واجتماعات اللجنة المالية لمجلس الاعيان هذه الدورة ولخظورة النتائج المالية التي ترتبت من اجراءات البنك المركزي عند معالجة القضية يجب ان اعرض على الزملاء الكرام الاستنتاجات التالية:

١ - ان اللجنة المالية لمجلس الاعيان، ومجلس الاعيان الكريم بكامله، واللجنة المالية لمجلس النواب ومجلس النواب بكامله،

يواجهون دوامة حقيقية لا تسهل معرفة الحقائق المجردة عما تم بالفعل بقضية بنك البتراء وعن مدى قانونية او عدم قانونية الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي، او القرارات التي نسب اليها البنك المركزي للجنة الامن الاقتصادي ان تتخذها، وما زالت حتى اليوم المعلومات والقرارات التي تنسب عن تلك الاجراءات محدودة ومغلقة بغضاب كثيف يحول دون الوضوح في الكشف عن حقائق اخضر قضية اقتصادية هي ببساطة قضية اصلها سرقة وغش وخداع وتواطؤ من اطراف عديدة مستفيدة من هذا الغش والخداع، وينص الوقت هي قضية واقعا تساهل من قبل البنك المركزي وصل الى حد القصور في تطبيق قانونه على مؤسسة بنك البتراء بصورة يحسب الامور التراكمية لممارساتها التي ابتدأت من سنة ١٩٨٢ حسبا تشير قيود البنك المركزي نفسه.

٢ - درست الاوراق الرسمية والقرارات التي استصدرها البنك المركزي من لجنة الامن الاقتصادي وبعضها يثير التساؤل، واعرض لكم فقط ثلاث عينات منها:

١ - في القرار ٨٩/١٣ تاريخ ١٩٨٩/٨/٣ وهو تاريخ توقف بنك البتراء وتدخل البنك المركزي، يوجد نص بتوحيد بنك البتراء مع بنك ثنائي هو الاردن والخليج وتضمن هذا القرار النص التالي بناء على توصية من محافظ البنك المركزي

هذا حد الفصل

في الفقرة السابعة منه.

النص هو:

والبنك المركزي في الحالات الضرورية تقديم تسهيلات استثنائية للبنكين وفق شروط يصادق عليها مجلس الوزراء. هذا هو النص.

في القرار رقم ٨٩/٢٠ تاريخ ٨/١٠/٨٩ ونشاء على تنسيب محافظ البنك المركزي بتاريخ ٨/١٣/٨٩ (أي بعد ٤٠ يوم من انقضاء بنك البتراء) عدلت الفقرة سابعة السابقة لتصبح كما يلي:

١ - للبنك المركزي تقديم تسهيلات استثنائية او ايداع مبالغ في البنكين لتمكين البنكين من القيام باعمالها المصرفية المعتادة. لا لتغطية خسائر لا لضمان.

ب - ونص هذا القرار ايضا ان هذه التسهيلات والاداءات المبنية في (أ) سابقا خاضعة لاسترجاعها من البنكين للذكورين بموجب برنامج استرجاع يتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء.

ج - وينص القرار ايضا نفسه وان تخضع هذه السلف للقوائد.

وحسب الان لم اجد ان مجلس الوزراء قد عرض عليه او قرر اعتماد برنامج لاسترجاع تلك الاموال حسب ما ينص هذا القرار او اذا كان قد صدر من مجلس الوزراء الغاء شرط

استعادة الاموال هذا فيما نص واي قانون يحث لمجلس الوزراء مثل هذا الاعفاء.

هذا القرار الثاني رقم (٢٠) صدر بناء على تنسيب خطي من البنك المركزي، كل ذلك في حين كان البنك المركزي يعرف، ويجب ان يعرف بان اعطاء هذه السلف مخاطرة كبيرة وان ضخ الاموال للبنكين هي هبات للساوقين، وان لجنة الامن الاقتصادي تقنع بغير حق لاصدار قرارات خطيرة تحت افتراض بانها اموال سلف سوف تستعاد، ان هذا التصرف ليس مبررا ولا يكفي الاختفاء وراء لجنة الامن الاقتصادي لدفع قضية حجمها ٢٥٠ مليون دينار اصلها سرقة وفروعها تشر على الحقيقة.

بتاريخ ٩٠/٦/٢٧ قبل خمس اشهر او ست اشهر قدمت مذكرة خطية برقم ٩٠/م/٢٥ الى دولة رئيس الوزراء والى دولة رئيس مجلس الاعيان بان واحد، ذكرت في الفقرة الاولى من تلك المذكرة ان خسارة بنك البتراء تقدر ب (٢٥٠) مليون دينار، وان اجراءات البنك المركزي باستعماله لجنة الامن الاقتصادي لتبريرها هو خطأ سيتبع عنها تحمل الخزينة الاردنية هذه الخسارة. ورجوت دولة رئيس الوزراء ان توقف تلك الاجراءات وان يتوقف تدخل لجنة الامن في معالجة قضية بنك البتراء وان تشكل لجنة خاصة لهذه القضية.

ولم تتخذ الحكومة ولا البنك المركزي اي خطوة للتجاوب مع هذا الرأي.

٤ - بتاريخ ٩٠/٧/١٦ بعد ذلك بشهر دار جلالة الملك البنك المركزي وصرح محافظ البنك المركزي بما يلي حرفيا:

دور الحاجة الى شهود اربعة لاثبات الفاحشة.

٦ - منذ سنة، منذ دورة مجلسكم العادية الاولى طرحت عليكم القضية، وصلدت عن مجلسكم توصيات بضرورة معرفة الحقائق، وكتبت تنفيذًا لتوصياتكم كتب بطلب معلومات من البنك المركزي، دون جواب، ثم وجه نفس الطلب لدولة رئيس الوزراء بكتاب بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٧ بطلب نفس المعلومات وهي معلومات بسيطة وعادية وغير سرية، تشمل:

١ - الدواعي في البنك بتاريخ وضع اليد عليه في ١٩٨٩/٨/٣ ولن هي تلك الدواعي.

ب - موجودات البنك بنفس التاريخ وديونه على الغير وعلى من هي تلك الديون.

ج - مقدار خسارة بنك البتراء ومن يتحملها.

د - قانونية التزام البنك المركزي بفساد خسائر بنك البتراء وبأي حق ومسند قانوني صدر هذا الالتزام.

هـ - صحة التزام البنك المركزي الاردني بفساد ودائع بنك امريكي في واشنطن كلها في الكتاب مملوك لعائلة مدير بنك البتراء الفار من العدالة؟ وما مبرر تدخل البنك المركزي الاردني لضمان خسائر ذلك البنك الامريكي التي قبل انها تبلغ (١٥٠) مليون دولار؟

واطلع جلالتك على الاجراءات التنفيذية التي صدرت عن لجنة الامن الاقتصادي والتي تستهدف تصويب اوضاع بنك البتراء وتحصيل الحقوق العامة بالنسبة للاموال العامة التي قام البنك المركزي بتسليفها الى بنك البتراء.

هذا في شهر (٧) سنة ١٩٩٠ في ذلك الشهر كان البنك المركزي يعرف اكثر من اي جهة في الاردن ان ما اورده المذكرة المرسلة لدولة رئيس الوزراء قبل شهر بان الخسارة (٢٥٠) مليون دينار تصريح البنك المركزي وانه لا يوجد امل باستعادة شيء من تلك الاموال التي صرح محافظ البنك المركزي بان الاجراءات تمت لاستعادتها. كان هذا التصريح مخالفا للحقائق التي لا اشك ان البنك المركزي كان يعرفها بعد مرور سنة على وضع اليد على بنك البتراء.

٥ - وزاد في كثافة الغموض والضياب ان احييت قضايا البنك الصغيرة والكبيرة الاحتمالية والاجرامية وقرارات لجنة الامن الاقتصادي المبررة وغير المبررة الدستورية وغير الدستورية كلها الى المحكمة العرفية التي كلنا نحترم قدراتها وقراراتها وحققها في الحكم لو ان القضية امنية.

ولكن هذه القضية هي قضية حسابات واحتيال لحكم ولق ودوران، النظر فيها بحكم طبيعتها المالية للمعقدة هو من اختصاص المحاكم المدنية الخاضعة لسماع الخبرات والتدقيق والمحاسبة على كل رقم وكل قرار وكل شبهة بالتصرف

هكذا حذر الفصح

اخواني الاعيان

قبل يومين فقط مر لي دولة رئيس المجلس صورة عن قرارات لجنة الامن الاقتصادي ومنها نقلت لكم المعلومات التي اوجزت بعضها اعلاه، من جلة تلك الاوراق كتاب من محافظ البنك المركزي موجه الى دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ٢٨٠٢٩ وتاريخه ١٩٩٠/١٢/٢٥ (اي قبل خمسة ايام، في هذا الكتاب يشير معاليه جوابا لدولة رئيس مجلس الاعيان ان حساب بنك البتراء الجاري من البنك المركزي مكشوف بمبلغ ٢٣٨ مليون دينار جديرا ان تسمعوا نصه.

الكتاب ما زال يسمى مبلغ (٢٣٨) مليون دينار سيولة مقدمة من البنك المركزي الى بنك البتراء بموجب قرارات لجنة الامن الاقتصادي ويسمى هذا المبلغ المكشوف.

السيولة تقدم لبنك لاسترداد قدرته على التعامل، وفي ١٩٩٠/١٢/٢٥ بنك البتراء موجود في الكفن، كيف تسمى معلومات البنك المركزي من بنك البتراء سيولة، هذا قبل خمسة ايام فقط، هذه معلومات تسبب الدوار وليست هذه هي الطريقة للوصول الى الحقائق والقناعة، ارجو ان اؤكد لكم انني لا اتهم ولا اشك ولي معظم الثقة معظم الثقة بنزاهة وصدق وإخلاص العاملين.

يا اخواني

هذه معلومات تسبب الدوار، ليست هذه هي الطريقة للوصول الى الحقائق والى القناعة، ارجو ان اؤكد لكم انني لا اتهم ولا اشك ولكي

في حالة عجز عن فهم سبب الدوران حول الحقيقة. كل ما نريده من البنك المركزي ومن لجنة الامن الاقتصادي ومن الحكومة ان توضح الحقائق على الطاولة بصراحة، (يهدف تقديمها بحياد ونجود وتفهيم وإزالة الشكوك التي لا يجوز ان تبقى عالقة بحق اهم مؤسسة اقتصادية رسمية اردنية هي البنك المركزي، واكثرها كفاءة وقدره وحياة.

ان كانت هناك اخطاء فلتكشف،

ان كانت التزامات غير مشروعة فليكشف عن اسبابها ومبرراتها ويمكن ان تلوس امكانية اعادة النظر باستحقاقها وتجنب الحزينة تحملها.

هذه القضية اكبر قضية سوداء بتاريخ الاقتصاد الاردني.

قبل سنوات سميت سرقة في بريطانيا من قطار برود بحوالي ٧ ملايين جنيه، سميت بانها سرقة القرن والقت عنها دراسات وتحليلات وكتب ونحن نواجه سرقة ٢٥٤ مليون جنيه، ولا يمكن تغطيتها بعشر صفحات من القرارات والصيغ المهمة.

لو ان البنك المركزي يتعاون مع لجنة الامن الاقتصادي اختاره ان يتقيد بالقانون وليس باجتهاذاته وبصلاحيات لجنة الامن الاستثنائية ولم يتسرع بتحميل الحزينة مبلغ (٢٥٤) مليون دينار لتستعمل لسداد سرقة واحتيال ليس البنك المركزي ولا لجنة الامن الاقتصادي طرفا فيها ولو ان هذا المبلغ (٢٥٤) مليون دينار بقي الان بحوزة الحزينة الاردنية كما يجب ان يكون واودعته الحزينة وديعة في اي بنك لحصل فائدة مقدارها (٧٠) مليون دينار في

السنة، فوالد في كل سنة وعلى امتداد الزمن، وهذه الغائلة وحدها تكفي لتشغيل (٢٠٠٠٠) خريج معهد او جامعة متعلل عن العمل بواقع (١٠٠) دينار شهري للواحد ملئ العمر، هذه ارقام ليست لعب اطفال وليست قابلة للذوبان في عشرة صفحات من القرارات نرجو فقط الوصول الى الحقيقة لنعرف كم؟ ولماذا؟ وهل كان صوابا او كان خطأ وهل كان قانونيا ام كان تجاوزا وهل هناك مجال للتصويب.

اقترح على الاخوان، اعضاء المجلس ان يحولوا التوصية بالتحقيق الى اداء تحقيق كما شاء مجلس النواب واقترح النص التالي قرارا من هذا المجلس.

يوصي المجلس بتشكيل لجنة من ستة اعضاء ثلاثة اعضاء من اللجنة المالية وثلاثة اعضاء من اللجنة القانونية لان القضية ذات شقين ثنائية التحقق من المعلومات الصحيحة لا التحقيق التي رافقت الخطوط والقرارات والالتزامات التي نتجت عن اجراءات البنك المركزي ولجنة الامن الاقتصادي ومجلس الوزراء وتقديم تقرير حول مطابقة الاجراءات لصحة ما نستدعيه القوانين وبيان اي مخالفات ارتكبت واية التزامات غير مبررة ويمكن اعادة النظر في عملها، على ان تقدم تلك اللجنة تقريرها للمجلس خلال ثلاثة اشهر من هذا القرار وابلاغ هذا القرار للحكومة للتعاون.

هذا ما اثرت في اللجنة المالية انني سأعرضه للتوضيح بسبب المتابعة.

اخواني الزملاء، بوصفي عين هذه المرة لا علاقة لي بتقرير اللجنة المالية، اناء بحث

اولا: ان الميزانية قصرت في رسم سياسة واضحة تعالج القضية التالية:

١ - تقصير الميزانية احتياط احتمال الخسائر الحقيقية في قضية بنك البتراء.

٢ - تقصير الميزانية في معالجة عملية موضوع ارتفاع الاسعار لذوي الدخل المحدود وخاصة ارتفاع العلاج الطبي هؤلاء.

٣ - تقصير الميزانية في ايجاد علاج البطالة الا بالقدرة الضئيل الذي حددته.

٤ - خلل الميزانية من مؤشرات سياسة مالية فعالة للتدخل والتوجيه اللازم لرؤوس الاموال في القطاع الخاص لتوظيفها فيها يسد ثغرات الانتاج وتعديل الميزان التجاري خاصة وان المؤسسات المالية في القطاع الخاص تملك ثلاثة اضعاف المال المتوفر للدولة وارباحها السنوية اعل من مجموع محصيلات الحزينة الاردنية من ضرائبها المحلية وبقاء السياسة المالية بعيدة عن التدخل في هذا القطاع الذي رأس ماله ٣٠٠٠ مليون او اكثر وارباحها السنوية اكثر من الدخل المحلي الذي ورد في ميزانيتكم بقاء السياسة المالية بعيدة عن التدخل هو تقصير في السياسة المالية لهذه

هكذا منذ انشأ

الاسباب الاربعة ارجو ان اصوت بعدم الموافقة على قانون الموازنة وارجو ايضا احتراماً للتعددية واملا بوجودها ان اجد بين الاخوان من يرى في مثل هذه الثغرات ان يجد تحفظ على الموافقة حتى لا يكون اجماعاً كعادة مجلس الاعيان دالها لان التعددية تقضي عدم الاجماع وكلما نقص اصوات الموافقين فوق العشرين كلما نقص هذا العدد.

كل ما معناه نؤمن من المالية جهود اكثر اذا وصلنا ٣٩ فائنا راضين فانا استقطب افكار الاخوان ان لا نعطي ثقة عالية اكثر من تحوير الميزانية.

وشكرا دولة الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حمد الفرخان
دولة رئيس المجلس : شكرا، معالي الاستاذ عمر النابلسي.



السيد عمر النابلسي:
بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، حضرات الاخوة الكرام ارجو ان ابدأ بالاشادة بتقرير اللجنة المالية لمجلس الاعيان والجهد الكبير الذي بذله اللجنة في اعداده والحكمة التي تحمل بها دولة الرئيس والسادة اعضاء اللجنة وتحمل في الملاحظات القيمة والتعليقات المفاداة، كما اتوه بتقرير اللجنة المالية لمجلس النواب، فقد اسفر التقريران على دراسة واعية لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١، وتوجهات صحيحة ومناسبة لضمان اكبر قدر من رشد القرار الاقتصادي والمالي والتقني وشجاعته كما جاء في تقرير اللجنة المالية لمجلس الاعيان.

وانخص بالذكر ملاحظة اللجنة المالية لمجلس النواب واتفق معها بانته بالرغم من وقوع الازمة الحالية الا ان العجز في موازنة عام ١٩٩٠ الاجمالي قد انخفض من ١٨٨ مليون دينار كما كان مقدرا الى ٩٥ مليون في الاعادة تقدير عام ١٩٩٠ وهذا واتفق مع اللجنة المالية لمجلس الاعيان في الشناء عن الاداء الحكومي وانجازات عام ١٩٩٠ واتفق معه قول اللجنة بانالحيلة النيابية الديمقراطية اول ما يعني احترام الدستور والتمسك القوي بسيادة القانون كما اؤيد التوجه الى وضع التشريعات التي تضمن اشرف مجلس الامة على القروض الحكومية كافة سواء المبرمة مع الدول والمنظمات الدولية والقروض التجارية والكفالات كي يتحقق مبدأ الاشراف الكامل مع مديونية الدولة والتزاماتها.

سيدي الرئيس:
واذا كان لي ان اضيف ملاحظة الى ما ورد

في تقرير اللجنة المالية لمجلسكم الكريم فلن اطل في وهي بايجاز:

رجاء ودعاء الى الله العلي القدير ان يحفظ هذا البلد ويشد في ازرق قائده جلالة الملك الحسين ويحجب الامة العربية والاسلامية واقطارها كافة غاطر الازمة الحالية التي تتلذذ بالانفجار، ويكتب لامة العرب والاسلام النصر المين ضد الاعداء المترصين.

فاذا ما خرجنا ونسخرح ياذن الله متصرين من هذه المواجهة، واستأنف بلدنا العزيز مسيرة العمل الشاق والبناء لترسيم ما احلته الازمة من اثار سلبية خطيرة على اقتصاد الوطن ولواجهة ما سيتخلف عنها من اعباء وخسائر باهظة اشار اليها تقرير اللجنة المالية، فان من اهم عوامل النهضة والبناء الاقتصادي استثمار الاموال في القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية وقطاع الخدمات وغيرها، ولابد من توفير الحوافز والظروف المشجعة لاقدام راس المال الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات مع المال الحكومي، وستكون البلاد بكل تأكيد بحاجة الى جذب رؤوس اموال اجنية لتعمل في البناء والانتاج مع رأس المال المحلي وبذلك يعود الاردن - وعزة نظام حكمه المستير المعتدل وموقعه الجغرافي والقوى البشرية للزهلة المتوفرة لديه بكثرة، لينفذ من هذا كله في زخم استثماري يعين للاقتصاد الوطني حيويته ونبدأ مسيرة البناء من جديد بخطى ثابتة وثقة نحو مستقبل مشرق ياذن الله.

الا ان اكثر مما يبعث حركة رؤوس الاموال، ويدعو الى اجماع المستثمرين

وترددهم في الاقدام على المشروعات عدم وضوح الرؤية امامهم، فالمستثمر بحاجة الى ان يطمئن على ماله بان يعرف مقدما القوانين والانظمة التي تحكم الاستثمار والقواعد التي يسير في ظلها، وهذا ما عرفه بالتجربة فان اول ما يبدا به المستثمر عند التفكير في اي مشروع هو السؤال عن القانون الذي يخضع له استثماره، قانون الشركات والقانون التجاري وقانون العمل والضمان الاجتماعي وانظمة النقد ومراقبة العملة وحرية في تحويل رأسماله وارباحه الى الخارج ومن حق المستثمر ان يطمئن على ثبات واستقرار القواعد القانونية التي يعمل ويستثمر في ظلها، لا ان يبقى معرضا في كل لحظة وصورة مفاجئة غير متوقعة الى صدور قرارات واجراءات تقلب الاوضاع المستقرة رأسا على عقب خلافا للقوانين والقواعد التي اطمأن اليها واستثمر امواله بمقتضاها.

ولذا فاني امل، بعد زوال الاسباب التي دعت الى اصدار القرارات والاجراءات الاستثنائية المخالفة للقوانين، ان تلغى الاحكام التي اباحت تلك القرارات والاجراءات لتحقيق سيادة القانون والتشريع الذي سيسهم هذا المجلس الكريم في سته ووضع احكامه.

وان ما يدعوني لهذا الامل ان دولة رئيس الوزراء له موقف معروف من مسألة التشريع بقرارات استثنائية ولا تفوتي الاشادة به في هذا المقام، وهو الموقف الذي عرفته عندما كان دولة رئيس الوزراء انذاك عندما كنت عضوا في المجلس الوطني الاستشاري فقد سار دولته على سته حميده وكان يرفض معالجة اي امر بقرار لجنة

هكذا عهدت لفض

امن اقتصادي بصورة مخالفة للقانون، وفي بعض الحالات التي كانت تستدعي معالجات سريعة لا تعالجها القوانين المعمول بها بصورة مرضية كان يصير على تعديل القانون بالطرق الدستورية الصحيحة بدلا من اصدار قرارات تسري بالرغم مما نص عليه القانون.

وختاماً أؤيد توصيات اللجنة المالية للمجلس الكريم بشأن السياسات المختلفة كما جاءت في التقرير، وتوصيتها باقرار قانون الموازنة المالية سنة ١٩٩١ ورفع الشكر الجزيل الى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم وولي عهده واتقى للحكومة كل التوفيق والنجاح في وضع القانون موضع التنفيذ وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الزميل لسعادة العين نواف القاضي.



السيد نواف القاضي:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

الاخوة الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في هذا اليوم المبارك وبعد مطالبي لمشروع موازنة عام ١٩٩١ والاستماع الى مقرر اللجنة المالية لهذا المجلس الكريم وما ورد في هذه الموازنة رغم موارد بلدنا المحدودة وامكانياتها المتواضعة فحملت الله سبحانه وتعالى على ما وصلت اليه هذه المملكة لخدمة وطننا الاردني الحبيب، شاكرًا من قام بتنظيم مشروع موازنة هذا العام واخص بالذكر معالي السيد وزير المالية والشكر والتقدير والعرفان لثالث هذا الوطن الحسين المعظم وولي عهده الحسن المفدى على ما قاموا به من جهود مستمرة في الاعوام السابقة وخاصة في هذا العام لخدمة هذا البلد ووضعهم بالمكان اللائق به امام العالم رغم الصعوبات وقلة الموارد والامكانيات للتوضعة، شاكرًا للحكومة الرشيدة جهودها المتواصلة لخدمة الوطن والمواطن وعلى رأسها دولة السيد مضر بدران.

دولة الرئيس

السادة الزملاء الكرام

بصفى عضوا في هذا المجلس الكريم ارى من واجبي ان اوصي الحكومة الرشيدة بمايلي:

اولا : القوات المسلحة الاردنية والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني الدعم اليهم من قبل الحكومة ومن قبل المواطن واجب وطني كونهم حماتنا في الخارج والدخائل من اي عبث او ضرر يلحق ببلدنا العزيز اوصي الحكومة ان ترعى هذه المؤسسات وتكون الاولوية اليها حسب الامكانيات.

ثانياً: عدالة التوزيع في الخدمات العامة

في المحافظات وخاصة صيانة الطرق القروية والزراعية وتفتحها وتعييدها حسب الامكانيات المتوفرة.

ثالثاً: خدمات المواصلات والاتصالات ملفتا نظر الحكومة بان هناك قري من الريف والبادية لم يتألموا الحظ بالخدمات الالية والبريدية تأمل من الحكومة العناية بها حسب الامكانيات المتوفرة.

رابعاً: اوصي الحكومة ببناء كلية مجتمع حسب الامكانيات في محافظة المفرق وموقعها على الشارع العام في اراضي الدولة في احراض حرة لتكون متوسطة لابتاء المنطقة.

خامساً: التوظيف بشكل عام تحريجي الجامعات والمعاهد وغيرهم من ابناء هذا الوطن تأمل من الحكومة ان يكون التعيين يتسلسل القدم وحسب الامكانيات وان ينظر نظرة لابتاء الريف والبادية في التوظيف وان يكون التوظيف لابتاء كل منطقة لمنطقتهم الا اذا اقتضت الضرورة احضار بعض الموظفين التدرج لمحافظة ما وفي هذه الحالة (ظلم بالسوية عدل الرعية).

سادساً: الزراعة: ان الزراعة هي العمود الفقري للانسان وخاصة في بلد مثل الاردن، ان المزارع الاردني بشكل عام ايتنا وجد في جميع انحاء المملكة اذا كان زراعي او مربى اغنام او دواجن او ابقار او اسماك او نحل هو مزروع وبحاجة الى دعم الحكومة له كونه اصبح عليه عبثا ثقيلا من الديون والقوائد تأمل من الحكومة ان يعفي المزارع من القوائد ويدرس وضعه الزراعي ووضع الحلول المناسبة حسب امكانيات الدولة. ان النمط الزراعي عنصر

مهم جدا ويجب المحافظة عليه وخاصة في هذه الظروف والاسواق البديلة للأسواق التي تضرت نتيجة أزمة الخليج امر لابد منه وتنشيط الجهات المعنية لاجل الاسواق البديلة لتسويق انتاجنا الزراعي.

اما الاعلاف كانت في العام الماضي لرأس الغنم استحقاق كيلو غرام واحد في اليوم من التخلية والشعير والذرة واصبحت الان نصف كيلو غرام وهذا لا يكفي لمحربي المواشي كونها اصبح مواليد في هذا الموسم وبحاجة الى اعلاف بمقدار كيلو غرام للرأس الواحد علما بان التجار ومستوردي الاعلاف بمقدار كيلو غرام للرأس الواحد علما بان التجار ومستوردي الاعلاف لم يستوردوا اعلافا من الخارج ولو كان هناك اعلاف في الاسواق لحلت المشكلة اوصي الحكومة بالنظر الى هذه المشكلة العالقة للماشية.

سابعاً: المياه: ان المواطن في الصيف يواجه شح في قلة المياه للشرب موصيا سلطة المياه بحفر ابار ارتوازية في مضارب القرى في المحافظات والبادية وتغطية النقص الحاصل في اوقات الصيف من المياه، كون المياه في الشمال وخاصة في محافظة المفرق تسحب الى عمان وكما اوصى بان تكون هناك دراسة مالية لسحب مياه الشرب من الدببة او العقبة حسب برنامج يوضع لهذه الغاية لتحرير الاوضاع المائية الموجودة في انحاء المملكة والمخصصة للشرب ليكون مردودها زراعي لتوسيع الرقعة الزراعية كون هذا الوطن معتمدا اعتمادا كبيرا على الزراعة.

٣٩

اما بالنسبة للسدود والبرك القديمة اوصي الحكومة بان يكون هناك اهتمام حول السدود لتجميع مياه الأمطار واستعمالها للزراعة والشرب وان تصان البرك القديمة لتجميع المياه فيها وكما اوصي بالنسبة لآبار الجمع للمياه المتواجدة ضمن حدود البلديات والمجالس القروية وخارجها في الاراضي الزراعية ان تضع يدها عليها وزارة الشؤون البلدية والقروية وصيانتها واستعمالها كخزانات مياه لاي طاريء يحدث في المملكة.

ثامنا: متمنيا للحكومة التوفيق في هذا العام المالي الجديد والله يوفقنا جميعا لخدمة هذا الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
دولة رئيس المجلس: شكراً سعادة الاخ معالي السيدة ليل شرف.



السيدة ليل شرف: اتكلم سيدي الرئيس وان كنت استغرب ان لا يكون من الوزراء او من الحكومة الاخفة بسيطة ليس بينها وزير المالية وليس بينها وزير الزراعة وليس بينها وزير التعمين وشكراً سيدي الرئيس.

في مثل هذا المأزق المالي والاقتصادي الذي غمر به يحتاج المسؤولون سواء في السلطة التنفيذية او في السلطة التشريعية الى الكثير من الشجاعة، والرويا والقادرة على التخطيط والتحرك في وجه المؤثرات والتحديات التي لا قدرة لهم على توجيهها او السيطرة عليها، لذلك كان لزاما علينا ان نقدم الشكر للحكومة على نقل الصورة العvisية التي نجد انفسنا فيها الى الارقام، وتحديد ابعادها بشكل ملموس يوضح لنا المشكلة والخيارات المطروحة لمواجهتها وتحطيمها.

كما وجب الشكر للجنة المالية في مجلس الاعيان والشيوخ على التعديلات والاجتهادات والاقتراحات التي ساهمت في توحيد جماعية الرؤية لمشكلتنا المالية - الاقتصادية والسير نحو تجاوزها بوضوح الهدف بعمون الله.

سيدي الرئيس

في حالات البجوحة النسبية التي مررنا بها في الماضي كان من الممكن ان نجول في ابواب الموازنة وفصولها فنقترح التعديلات، وتدعو لدوامه الاولويات ونطالب بمشروع جديد او خدمة اضافية، او بانجاز هنا وبانجاز اخر هناك. اما اليوم فمجال الحركة محدود والحفنة التي نمتلكها لا بد ان توزع على الحاجات الاساسية الكثيرة، والعديد من المتطلبات التي لها اولوية ملحة جداً لا تتراجع الى الوراء، بابتناظر انقراض الازمة والعسود الى مسار التنمية الطبيعي.

ومع ذلك فان مثل هذه الاوضاع قد تترك انعكاسات على حياتنا العامة والخاصة لا بد من

الاشارة اليها، لعلنا نتنبه لها ونتجنبها او نعالجها، فلا تتفاقم عنها او تنهاون بها او نعملها بعذر الضائقة المالية الاقتصادية، حتى لا نستيق من هذه المرحلة، وقد ورننا ظواهر وعمرسات ضارة بتطور مجتمعنا، يصعب التخلص منها.

اولا: ان الاصلاح الاداري يتخذ في مثل الاوضاع الحالية اهمية اضافية فالكثير من المهدر المظاهر والبطن للمال والجهد والوقت سببه الخلل الاداري من تسبب او تفكك او تعقيد، واول قواعد ضبط الانفاق هو ضبط الادارة لذلك اصبح الاصلاح الاداري ضرورة ملحة للثمة، ولتكوين الجهاز القادر على حمل عبء الازمة وتخطيطها. ان شد عرى الشبكة الادارية والتنسيق بين الادارات المختلفة لتعطي بعضها بعضا وليتكامل بعضها مع بعض دون ازدواجية او تضارب وتحديث قواعد المساءلة والضغط وسرعة الانجاز للمعاملات واختصار الاجراءات كلها تمرير للنفقات الفردية والرسمية ولوقت المواطن والموظف وجهودهما.

ثانيا: لقد اتى تقرير اللجنة المالية على السياسة الزراعية الجديدة التي نأمل ان تلعب دورها في مواجهة الازمة الراهنة وان تكون بداية لحل مشاكل الزراعة في بلدنا التي ما فتئت تمر بها منذ ان اتسعت واستقرت كقطاع هام ورئيسي من قطاعات الانتاج الاردني، لكن زراعتنا ستبقى لها مشاكلها الخاصة ما لم نوجه عنايتنا لثلاثة جوانب هامة: اولها الادارة الزراعية التي اصبحت لها عدة رؤوس فمت وتفرعت عبر السنوات الماضية حتى تدخلت واجتاحتها

وضاعت مسؤولياتها وتعقدت اجراءاتها، لذلك وجب اعادة دراسة الادارة الزراعية بكل هيئاتها بشكل جذري وحاسم، وثانها ان التسويق الزراعي لا يزال يتعثر ويؤثر تعثره في ثقة الاسواق واستمرارية المردود الايجابي على الاقتصاد الوطني، ان تأمين الاسواق الثابتة والنقل السريع الكفؤ والنوعية المتميزة في الانتاج يجب ان يكون من اولويات عنايتنا في هذا القطاع الرئيس. اما الجانب الثالث فهو ضرورة التوجه بجدية للصناعة الغذائية، ومساعدة القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال، فهي الاسلوب الاقتصادي الانجع لاستيعاب الفائض عندما يحدث، وهو الحافز على الزراعة القابلة للتصنيع، وهي تساهم في توفير جانب من جوانب الامن الغذائي وهي صناعة يمكن ان تكون جزءا من الجهد لتعميم المشاريع الاقتصادية الصغيرة او المتوسطة على المناطق الجغرافية المختلفة واشراك الراسمال الصغير فيها وهي صناعة مادتها الخام من ارضنا وحيواننا، فلم يعد من المقبول ان نغسل الى سكب الحليب على الارض اوصي محصول مافي الحقول في بلد فقير مثل بلدنا. ان الصناعات الغذائية اصبحت صناعات سهلة وتقنيات بسيطة معروفة، ويمكن ان تفوق فيها، وكم من بلد صغير اشتهر باختصاصات صناعية معينة وتفوق بها فعم الاقبال عليها التي اصبحت احد اعمدة اقتصاده الاساسية.

ثالثا: ان التنمية الاجتماعية هي واحدة من اهم الادوات لدينا لاجتياز ازمنا الاقتصادية وتثبيت قواعد جديدة لنظام حياتنا المستقبل

شكرنا جميعاً

ومواجهة حالة الفقر التي اخلت تعم في ظل الازمة الراهنة، ولكن مسار التنمية الاجتماعية الحالي لا يبعث على التفاؤل ولن يستطيع ان يشق الطريق نحو المساهمة الرئيسية المتوقعة منها في مثل هذه الظروف، ان علينا ان نغير تعبيرنا جذريا في فلسفة التنمية الاجتماعية ومقاربتها للعمل التنموي الاجتماعي فلم يعد يكفي ان نتخذ التنمية الاجتماعية طابع الاحسان وعمل الخير، ولم يعد يكفي ان يكون عمل المؤسسات الرسمية الرئيس راعية المؤسسات التطوعية، ان التنمية الاجتماعية الحديثة في جميع بلدان العالم التطور او التي تسعى الى التطور اصبحت اداة رئيسة لمحاربة الفقر لراحة الناس حتى يستطيعوا ان يعينوا انفسهم، بتأسيس المشاريع الاقتصادية الجماعية الصغيرة في القرى والبادية، ومساعدة الافراد على انشاء العمل الحر المستقل لكفاية انفسهم وعائلاتهم وخدمة اقتصاد منطقتهم.

والتنمية الاجتماعية مسؤولة عن ايجاد الظروف الحياتية الملائمة والمنتجة لكي يبقى الاهلون في قراهم ومناطقهم ينمشوها ويعمرونها بدل النزوح الى ضواحي المدينة، لكي يتطلع الفرد الى العمل الحر المنتج بدل ما تمرد عليه في الوظيفة وجدها التي اصبحت مجالا قليلة، ووافق التقدم فيها محدودة، وعسل التنمية الاجتماعية ان تصل الى جميع حالات الفقر لتحديد اعدادها وحاجاتها وسبل اخراجها من مأزقها، ولا يكفي ان ننشئ صندوقا للمعونة الوطنية اذا لم نوجه هذه المعونة لتكون اداة لانتاج المستقبل ونزعها حتى تصبح كذلك بدل ان تكون اداة للاستهلاك الاتي.

ان على التنمية الاجتماعية عينا كبيرا في مثل هذه الظروف يجب ان تضطلع به لتلمب دورها الهام في الاستفاد الوطني للتصلي للتحديات المعانية التي تواجهها.

رابعا: ان نوعية الحياة قد تأثر سلبا في ظل الازمة الحالية لهذا كان من الضروري ان نلقت الى ذلك بجدي وحزم لكي تبقى مقاييسا لنوعية الحياة التي نريد لمواطننا صامدة مرتفعة لا تهاون فيها ولا نسامح، ماذا نقصد بنوعية الحياة هنا؟ انها تطوير قواعد المواصفات والمقاييس وتحديثها المستمر وتطبيقها الحازم واعطاء الدائرة المتخصصة صلاحيات كافية لذلك، انها المراقبة على نوعية الانتاج المحل للسلع لكي لا تفرض على مواطننا النوعية السيئة بعذر الاوضاع المالية والاقتصادية، فالانتاج الردي وعدم صموده للاستعمال قد يكلف الاقتصاد الفردي والوطني اكثر بكثير من توفير المواد الاساسية الجيدة وتأمين الصناعة المثقة.

والعناية بنوعية الحياة هي المراقبة الامنية الدقيقة على الاغذية المصنوعة محليا او المستوردة حتى لا تسبب الازمة الاقتصادية في ان تصبح سوق تصريف للمواد التي فقدت قيمتها الغذائية او تحطت تاريخ صلاحيتها او حلت المضررة الى مستهلكيها، والتجارب في كل بلدان العالم الثالث مع الدول الصناعية التي فقدت الضمير في هذا المجال كثيرة.

والحفاظ على نوعية الحياة تتطلب رعاية البيئة من الاستهلاك الجائر، وتتطلب حماية الارض الزراعية من الاعتداءات التي تكاد تستنفذها كما تستوجب التخطيط بعيد المدى

ان التجربة المريرة مع مياه بحيرة الازرق يجب الا تنكسر، فاستفاد المصادر الطبيعية كما فعلنا بجياه الازرق هو عبث بالتوازن الطبيعي له اختطاره البعيدة المدى وهو مسؤولية ستحاسبنا عليها الاجيال القادمة، وهنا لابد، سيدى الرئيس، من الدعوة الملحة والحثيثة لاعتماد سياسة تطوير الزراعة غير المروية ودعم البحث العلمي والدراسات لذلك وللزراعة في المناطق الجافة، وهناك الكثير في هذا المجال نستطيع الاستفادة منه وتطويره واقلمته لظروف طبيعتها ومناخنا.

سيدى الرئيس: تبقى هنالك بضع ملاحظات سريعة حول تقرير اللجنة المالية، الملاحظة الاولى هي ان ما اقترحه اللجنة من تشكيل لجان مشتركة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والقطاعين العام والخاص لدراسة المشاكل الحياتية الكبرى ومتابعتها. ومواجهتها بشكل علمي مدروس في اطار جماعي هو توجه وطني جديد لا يتناسب مع المرحلة السياسية التي نمر بها فحسب بل هو ضرورة اساسية لمواجهة المرحلة الاقتصادية العvisية.

والملاحظة الثانية هي ان حق الاردن في التمييز عن الحساخر القادمة التي الت به بسبب ازمة الخليج اثبتته الدراسات المقدمة من الحكومة الاردنية ودعمته تقارير الامم المتحدة ومع ذلك لم يحصل منه القليل برغم الوعود المتعددة وبرغم الاحساس الدولي العام بالحاجة الملحة السريعة اليه، وقد اصبح واضحا لنا ان ضغوطا سياسية تمارس على الاردن هي التي

لاستعمالاتها، وهي تتطلب العناية بالهواء وجميته من التلوث سواء من عوادم المصانع او عوادم السيارات او غير ذلك، وقد اقلق الكثيرين منا تفاقم عدد السيارات التي تنفذ عوامها في شوارعنا دون ان تكون هناك مراقبة ناجمة او متابعة جادة او عقوبة صارمة لثل هذه المخالفات، ان عبث التكلفة الباهظة (الذي نسمعه احيانا) لاصلاح هذه المسببات لتلوث الهواء سواء من السيارات او المصانع هو عذر غير مقنع والجواب عليه مباشر وواضح لان تكلفة اصلاح ما يستمره السيارات والمصانع ستكون اعظم واضخم وانحط.

واخيرا وليس اخرا فان الحفاظ على نوعية الحياة يقتضي العناية بالمياه، التي لا تزال مهددة بالتلوث مثلها هي مهددة بالشح. وهذا يعني ان نوجه عنايتنا الى الشروط الكافية والواقية على المصانع وعوادمها، مهما كان ذلك مكلفا، والعناية بمحطات التنقية لكي لا تسيء الى المخزون المائي وتلوثه حيث تلقت فيه، ولكي تصبح المياه الصادرة عن محطات التنقية قابلة لاعادة الاستعمال في العديد من المجالات. وهذا يعني كذلك ان نعى باقامة السدود الترابية حيثما امكن وتوجيه مياه الامطار الى مسارب عديدة ليتمكن تخزينها، واصلاح شبكات ابصال المياه التي تسرب الكثير من المياه المكلفة التي تكون قد استخرجناها وجمعناها وتقيناها ووزعناها، ان الاستثمار في الحفاظ على المياه هو استثمار للمستقبل وهو اقل كلفة اليوم مما سيكون عليه في المستقبل وهو استثمار من اجل الحياة.

هكذا حذرنا



السيد بشير الصباغ
بسم الله الرحمن الرحيم
دولة الرئيس

لقد استهلت اللجنة المالية تقريرها الذي بين ايدينا بالاشادة بتقرير اللجنة المالية لمجلس النواب، وتلك ظاهر سارة، وهو شيء يبعث على الرضا، لانه يؤكد التوافق بين اللجنتين الماليتين لمجلس الامة من جهة، وبين الحكومة من جهة اخرى في معظم الافكار والمبادئ التي تحكم وتنظم سياسة الموازنة العامة للدولة، ولئن أعدت هذه الموازنة في ظروف استثنائية، فلا بد ان تراعى في مناقشتها تلك الظروف القاسية ليسهم الجميع في تجاوز تلك الصعوبات والتحديات التي يجابهها الاقتصاد الاردني في هذه الظروف.

وان نقدر كل التقدير ما قامت به الحكومة مشكورة من اجراءات لمعالجة الآثار السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، احسب ان المصلحة العامة تقتضي ان تتبنى الحكومة برامج اكثر شدة لترشيد استهلاك السلع والخدمات في القطاعين العام والخاص، فبأ زالت مظاهر الترف في الاتفاق لدى ذوي الدخول العالية

منعت وصول التمويضات اوحى حصة العالم في ما انتفى على رعاية الوافدين من الخليج وهي مسؤولية دولية تحملها الاردن وحده حين اغلقت كل البلاد المجاورة حدودها في وجه هؤلاء الوافدين.

في وجه هذه الحقيقة كان من الضروري اللجوء الى سياسة اكثر شدة، واقل لطفا ونعموة، سياسة تطالب بالحاح وبقره بحق قرره شرعية الامم المتحدة ولم يتفضل علينا به احد، ان العالم على ما يبدو لا يسمع الا الصوت العالي ولذلك علينا ان نرفع صوتنا.

الملاحظة الثالثة: هي تأييد ما جاء في تقرير اللجنة المالية حول ضرورة احترام الدستور وسيادة القوانين وتثبيت قواعد دولة القانون في مطلع حياتنا الديمقراطية الجديدة لكي نرسي القواعد الصحيحة الصلبة التي يجب الا تخترق سواء في الامور السياسية او في الامور المالية والاقتصادية وحتى لا نعود الى دوامة الماضي القريب.

سيد الرئيس: ان في الوجدان الجماعي الاردني مرارة من فترة سبقت كان الدستور فيها يطوى والقوانين تتجاوز ولعل قضية بنك البتراء واحدة من بقايا تلك الفترة لا تزال حية تتخبط عسى ان نستطيع معالجتها والانتهاه منها في مدة وجيزة لعلنا نترك هذه الفترة المريبة وراءنا، الا للعبرة والدروس، ونستطاع نحو مستقبل ديمقراطي اردني مشرق سيكون منارة للعرب جميعا ان شاء الله، وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا معالي الزميلة، معالي الاستاذ بشير الصباغ.



لابناء الشعب لحمل مسؤولياتهم في الظروف الراهنة وذلك بتدريبهم وتنظيم دورهم افرادا وجماعات لممارسة ادوارهم ويمتثلوا الحفول والمجالات وجعلهم قوى احتياطية جاهزة للقيام بواجب التصدي والمقاومة للعدوان الصهيوني المائل وتمطيل وسائله في العدوان وتسهيل حياة الشعب في ظل ذلك العدوان.

امين شقير

بسم الله الرحمن الرحيم
دولة الرئيس، حضرات الزملاء

اني اذ ارجع الى خطاب الموازنة ومشروع قانون الموازنة ومن ثم الى تقرير اللجنة المالية في المجلس الكريم رقم (٢) اجد نفسي وفي اكثر من جانب وزاوية ارى مصاعب المرحلة التي يجتازها البلاد، واقدّر عاليا الجهد المبذول في اعداد مشروع موازنة استندت فيه الحكومة على تفاؤل كبير، وهي تعلم الاحوال الاقتصادية والمالية، التي تشبه الرمال المتحركة من حيث درجة استقرارها ما يمكن ان يسمى وثاوتها في هذه الظروف التي يمر بالوطن العربي كله وبالوطن الاردني بشكل خاص.

والجيدة، تترك اشارها السلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتسيء كثيرا الى صورة بلدنا المجاهد المرباط ذي الامل الكبيرة والخطى الممكنة الثابتة، والحياة الممتدة، فلنعتك تلك الامل حقها من النضج عن طريق الممكن.

ومها يكن من امر، فالواجب يقتضي ان تسجل بالتقدير والاعجاب جهد الحكومة في حسن اعداد مشروع موازنة عام ١٩٩١ وان نرحب طيب التحية واجزل الشكر للجنة المالية لجلسنا على العناية الشاملة والدقيقة التي بذلتها في دراستها لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١، وما رافقه من خطب ومداولات وبيانات وردودا عما رسخ القناعة بما جاء في تقريرها من صحة تقديرات الإيرادات، وعصصات النفقات، جملة وتفصيلا واضفى ظللا من معاني الرضى والارتياح على توصيتها بالموافقة على قانون الموازنة.

حفظ الله جلالة الملك الحسين المعظم باني هذا البلد الساهر على سلامته وعزته وكرامته، والله ولي التوفيق.

بشير الصباغ

دولة رئيس المجلس: شكرا معالي الزميل، الاستاذ امين شقير.

السيد امين شقير:

بسم الله الرحمن الرحيم، بداية انا اشترك مع الزميلين الاستاذين كامل الشريف والدكتور اسحق الترحان فيما عبرا عنه وذهبا اليه من التعبير عن ضرورات الاعداد الفوري والفعال

١٢/٣٠/٩٠

وإذا كان معالي وزير المالية، قد استطاع أن يضعنا في صورة مشجعة، من خلال احصاءات النصف الأول من العام ١٩٩٠، فما أحسب أحدا يجهل ما آل إليه الوضع في النصف الثاني من العام والذي تفجرت فيه أزمة الخليج مع كل ما ترتب عليها من نتائج سلبية سياسية ومالية واقتصادية على مستوى دولي وفي إطار منطقتنا وبلدنا، حيث لا تملك الحكومة أمام ما دامها ودعم البلاد والوطن العربي من ظروف صعبة، أن تحقق معجزات مالية واقتصادية، نخرجنا من مأزق هذه المرحلة.

لذلك فأنني كمواطن أولا وكعضو في هذا المجلس، أجدني راغبا في أن يكون موقف المجلس إيجابيا في اجازة الموازنة العامة وقانونها، وفق التوجهات التي عبر عنها مجلس النواب وما توصلت إليه لجنة الشؤون المالية في مجلسنا.

على أن ذلك لا يمنع من أن أشير إلى بعض المسائل التي لابد من لفت النظر إليها.

المسألة الأولى: القضية الاقتصادية

أيا الأخوة الكرام

من المؤكد أن ثقتنا بشعبنا العربي الأردني وبحيويته، ثقة كبيرة. وقد واجه على مدى تاريخه الحديث العديد والكثير من المشاكل والصعوبات، واستطاع أن يخرج منها سليما معافا، وانطلق في مسيرته إلى الأمام. وإذا كانت الأزمة التي تكشفت في أواخر عام ١٩٨٨، قد شكلت صدمة كبيرة وخطيرة، هزت بعنف كل الحقائق الاقتصادية المالية التي كنا نظن أنها قد تعمقت في حياتنا، وأصبحت غير قابلة

للإهمتز، وكشفت كثيرا من الزيف الذي سيطر على مفاهيمنا الاقتصادية، فحولنا اقتصادنا إلى اقتصاد استهلاكي، مفترضين أن التلطف للمالي، يغني عن بناء اقتصاد انتاجي، فلما هبت العاصفة، لم نجد بين أيدينا ما يكفي لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح.

أن ما ترتب على سوء التصرف وفض النظر عن المخالفات واستسهال اللجوء إلى الاقتراض ومراكمة الديون والاقتضاضات على خزينة الدولة والقلاء الاعباء الكبيرة على البنك المركزي، ونجاهل ضرورات إعادة بناء اقتصاد انتاجي في البلاد، مثل مأساة مريية.

وإذا كان البنك المركزي قد جابه مسؤولياته بجهد موصول، وبروح عالية من الثقة والتفان، فإن امكاناته، ومهما كبرت، فانه لا تغني عن ضرورات بناء خطة اقتصادية مدروسة، تنصب على بناء سلسلة من المشاريع الانتاجية والخدمية، تستعيد البلاد وفي إطارها قدرتها على بناء اقتصادي انتاجي متنوع، يمكن أن يعتمد لاستعادة التوازن والاستغناء عن استيراد احتياجات البلد من السلع الضرورية والممكنة.

مثل هذه الخطة الاقتصادية، لا نعرف أنها وجدت واملنا أن توجد في هذا المجال، فانا ارى ضرورة ملحة لانشاء مجلس اقتصادي اعل ينصب جهده على انجاز الاهداف التالية:

١ - وضع خطة البناء الاقتصادي الانتاجي، شاملا الزراعة والصناعة، وإذا كانت الحكومة قد انتجرت خطة من هذا القبيل، فإن يدرس جدارتها وامكاناتها وكفاءتها.

اشهر بين فيها انجازاته ومصابه.

المسألة الثانية: قضية البطالة

ما احسبني بحاجة الى ان اذكر المجلس الكريم بأهمية، بل وخطورة استئصال قضية البطالة التي ما زالت تتراكم يوما بعد آخر. وإذا كانت البطالة تشكل ظاهرة سلبية، فإن بعض مظاهرها الاجتماعية، قد بدأت تعبر عن ذاتها بشكل يوجب ضرورات معالجة الاسباب.

ان امتصاص ظاهر البطالة لا يمكن ان تتم الا بفتح ابواب العمل في وجه العاطلين عن العمل، وحين تكون امكانات الحكومة محدودة او معدومة، فلا مفر لنا من ان نواجه مسؤولياتنا كشعب، فتكون سلسلة المشاريع الصغيرة والكبيرة التي ينبغي لنا ان ننشئها هي الأكثر جدية وفعالية وجدوى، ويرون هذه المشاريع وتزايدها، فإن الاحباط سيستمر ويتفاقم بما لا يبشر بخير.

المسألة الثالثة: قضية الفساد

ان هذه القضية التي ما زالت تشكل عبئا ثقيلا على صدور الناس وضمير الانسان في هذا البلد، ما زالت آثارها ماثلة، برغم كل الجهود التي بذلت. وإذا كانت قضية بنك التبراء ما زالت تفرس نفسها، فإن قضايا أخرى عديدة، ما زالت تعيش في ذاكرة المواطنين وتؤرقهم.

انني لا اجهل انه ليس من السهل على الحكومة ان تشغل نفسها بكل هذه القضايا وتحمل مسؤوليات مواجهة الظروف والاضطراب السياسية والأمنية التي تنمرس لها البلاد في هذه الحقبة وفي ذات الوقت، ولكن هذا لا يعني ان

٢ - وضع برنامج لجذب المدخرات والاستثمارات المالية لآبناء البلاد، لتوظيفها في مشاريع جديدة.

٣ - انشاء بنك لدعم الصناعات الصغيرة القروية والبيئية، لتلبية احتياجات المجتمع، ضمن منطق الأولويات، يستتج من دراسة واقعية لهذه الاحتياجات.

٤ - زيادة القدرات المالية المؤسسة للاقراض الزراعي، وتطوير نظم القروض واليات استخدامها، وفق منهجية جديدة، تلتقي مع كل ما تتضمنه الخطة في المجال الزراعي.

٥ - انشاء بنك لدعم الصادرات، تكون من مهماته، المساعدة على اكتشاف الاسواق التي يمكن ان تمص فائض الانتاج وتسويقه، ورد قيمه بالعملة القابلة للتحويل.

٦ - يتم تشكيل المجلس الاقتصادي الاعلى على اساس مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص، يرأسه رئيس مجلس الوزراء او نائب له ينحصر لهذا الشأن ويملك سلطة اتخاذ القرار، تحشد فيه الكفاءات العلمية والفنية والخبرة العملية والحيوية، وتجنب العناصر البيروقراطية في تشكيلة، ويحتمل بعمل اعضاؤه المختارون بدون تعويضات او اجور.

٧ - يقدم هذا المجلس الى رئيس مجلس الوزراء وإلى مجلس الأمة تقريرا كل ثلاثة

موضوعاً خطيراً كهذا، يمكن تجاهله. فإن كانت الحكومة تملك حقائق موثقة ملموسة، فلنظهرها، وتترك للقضاء أن يبت فيها ويحسم الأمر فيها، وإن كانت لا تملك الحقائق، فلتواجه الشعب بذلك. ولنضع الضوابط والقواعد والأجراءات التي تحول بين أي مسؤول ومهما علا منصبه، وبين فرص الالتفاف عليها وسوء التصرف بالمال العام ومصالح البلاد.

سيدي الرئيس، حضرات الأخوان

أني أوافق على ما اشتمل عليه تقرير اللجنة المالية بأجمله وفي نتائجها، وأعلن عن موافقتي على اجازة قانون الموازنة لعام ١٩٩١ أملاً أن تتطور الظروف وتحسن، فنكون في وضع أفضل واسلم في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس: شكراً مععادة الزميل، آخر المتحدثين معالي الأستاذ محمد رسول الكيلاني.



السيد محمد رسول الكيلاني:
بسم الله الرحمن الرحيم

القاتل في محكم كتابه العزيز من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله وصحبه وسلم.

سيدي الرئيس، اخواني الزملاء

إن دراسة الأحداث تقضي برؤية جميع عناصرها الذاتية والظرفية، وهذا ما تقتضيه الامانة، لتحول دون وضع الأحداث في اواني مستطرفة فكرية او مصلحية، وإن تحليل الحدث يقضي النزاهة في التحليل، للوصول الى حكم منصف.

واننا نرى في مشروع قانون الموازنة لهذا العام بعداً اخلاقياً بالاضافة الى البعد المالي المتكرر سنوياً، هذا البعد الاخلاقي هو الذي حال دون اطفاء الديون على المملكة والمقدرة بحوالي ثمانية مليارات دولار وادى العجز بالموازنة العادية والطارئة بحوالي اربعماية وثلاث وستين مليون دينار.

وان هذا البعد الاخلاقي الذي تمثل في موقف جلالة القائد الاعلى من لزمة الخليج وضرورة حلها عربياً فالشعوب والدول بقادتها، والفاقة بما يؤمنون به ويعملون لاجله من قيم عليا او مصالح دنيوية تجعلهم وما يعمدون من دون الله من حطب جهنم، لقد أثر الأردن قيادة وشعباً طريق المماناة التزاماً بالقيم الدينية والاخلاقية وإن الذين يمانون هم الذي يؤثرون على حركة التاريخ.

«احسب الناس ان يتركوا ان يقولوا امنا وهم لا يفتنون» وإن اؤيد مشروع قانون الموازنة

كما ورد من الحكومة واشكرها على ذلك.

وأما بالنسبة لقضية بنك البتراء، ولقد سبق ان بحثنا هذه المشكلة في العام الماضي «وإن المسألة للإدارة الحالية للبنك المركزي عن دعمها لودائع بنك البتراء للمواطن والبنوك والمؤسسات المالية، فلقد جاءت هذه الإدارة بعد أن عاش الأردن بازمة نقدية ومالية حادة فابن كانت ادارة البنك المركزي واقصد بعضها لا كلها عندما كان البنك البتراء يتصرف تصرفات غير قانونية، ان واجبنا ان نوجه السؤال للقاتل لا للطبيب المعالج فيها اذا اصاب او اخطأ بعلاجه.

هناك طريقين للحل الطريق الافلاسي وبالتالي يخسر المواطنون اموالهم ويؤدي الى سلسلة من الافلاسات الاقتصادية وأما دعم دوافع المواطنين ان النظرية الأولى نظرية التظلم هي تطور النظرية الرومانية القديمة عندما كان يوزع جسد المدين بعد قتله بين الدائنين ونسبة ديونهم والنظرية الاسلامية التي تقوم بالتكافل الاجتماعي للجميع «والغارمين» وهذا ما زلنا نطبقه حتى الان في قرانا وعشائرتنا، ولاي غاية اثاره هذه المشكلة كل سنة وحساب من هذه الاواني المستطرفة والمصالح الشخصية يجب ان نف عن الان لأن ما يواجهه هذا البلد من احداث هو اهم بكثير مما نراه بنوافذ ضيقة ارجو ان اشكر الحكومة على هذا الجهد الطيب في مشروع قانون الموازنة واؤيد المشروع كما ورد من الحكومة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الاخ وبعد ان فرغ المجلس من مناقشة مشروع الموازنة ترفع الجلسة ربع ساعة فقط وبعدها نعود للاجتماع لسماع رد دولة رئيس الوزراء

ومواصلة عملنا وشكراً.

وهنا ولعت الجلسة لمدة ربع ساعة

دولة رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، نستأنف هذه الجلسة وندعوا دولة رئيس الوزراء الى الرد على مناقشة المجلس الكريم لمشروع قانون الموازنة.

دولة رئيس الوزراء:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني وأنا بصدد تقديم ردي على ملاحظات وتوصيات اللجنة المالية لمجلسكم الكريم وملاحظات بعض الاخوة الاعيان المحترمين حول مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩١ ان انوه واشيد بجهود اللجنة المالية الكريمة التي بذلتها اثناء دراستها لهذا المشروع واتقدم لها بالشكر والتقدير على الملاحظات والتوصيات التي تضمنتها تقريرها الذي بين ايديكم مؤكداً على ان الحكومة ستولي هذه التوصيات عناية خاصة ودراسة مستفيضة.

لقد سبق وان اجابت الحكومة من خلال ردها على تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب وكلمات السادة النواب المحترمين على كثير من النقاط التي تضمنتها تقرير اللجنة المالية لمجلسكم الكريم وكلمات السادة الاعيان المحترمين وتضمنت اجابات الحكومة رأياً حول معظم المواضيع بما في ذلك السلف الاستثنائية التي تم الحصول عليها قبل ١٩٨٩/٥/١ من البنك

مجلس الاعيان

المركزي وقضية بنك البتراء وسبب إصدار قرارات من لجنة الأمن الاقتصادي لمعالجتها وموازنات المؤسسات المستقلة وسبب عدم ادراجها ضمن الموازنة العامة للدولة، ومعالجة الزيادة في دعم المواد التموينية الأساسية من خلال حساب الانحياز في وزارة التموين، والبطالة وتوجهات الحكومة لمعالجتها.

وسأين فيما يلي وجهة نظر الحكومة بشأن بعض امعض القضايا التي اوردتها تقرير اللجنة المالية والسادة الاعيان:

اولاً: الخسائر التي اصابته الاقتصاد الاردني بسبب ازمة الخليج
كما سبق وان بينت الحكومة فقد كان الاردن اول دولة يتقدم لمجلس الامن طالباً التشاور معه بصدد المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها بسبب ازمة الخليج وذلك تنفيذاً لاحكام المادة (٥٠) من ميثاق الامم المتحدة والتي تنص على ما يلي:

واذا اتخذ مجلس الامن ضد اية دولة تدابير منع او قمع فان لكل دولة اخرى - سواء كانت من اعضاء الامم المتحدة ام لم تكن تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في ان تذكر مع مجلس الامن بصدد حل هذه المشاكل.

ونتيجة لهذه المشاورات وقيام الاردن بدعم مطالباته بالدراسات المرتقة اصدر مجلس الامن العام للامم المتحدة تقريراً حول الخسائر التي تكبدها الاردن بموضوعه وواقعية كما ناشد الدول الاعضاء تفهم وضع الاردن وتقديم الدعم العاجل له، كما استمرت الحكومة باجراء

اتصالات مكثفة على اعلى المستويات مع مؤسسات دولية واقليمية ودول اخرى لاصول الاردن على التعميمات الضرورية وقد الملحت هذه الاتصالات وحصلت المملكة خلال هذا الشهر على مبالغ سيكون لها اثر فعال في تمكين المملكة من استيعاب الآثار السلبية الناجمة عن الازمة وستستمر الحكومة في ابلاء هذا الموضوع اهمية خاصة.

ثانياً: للديونية الخارجية وارتفاع عيبتها:

تشارك الحكومة اللجنة المالية الرأي بان عبء الديونية الخارجية للدولة كان ولا زال مرتفعاً بالمقاييس الدولية ولذا فان الحكومة سعت منذ عام ١٩٨٩ الى تخفيف اعباء هذه الديونية من خلال اعادة جدولتها، ولا شك ان ازمة الخليج ادت الى زيادة اعباء هذه الديونية لما كان لها من تأثير سلبي على صادرات الاردن من الخدمات والسلع والحد من قدرة الاردن على خدمة ذلك الدين. وسوف تستمر الحكومة في جهودها لتخفيف اعباء هذا الدين من خلال اعادة جدولة الاقتساط والقوائد لفترات طويلة نسبياً مع فترات امهال مناسبة تتفق مع قدرات الاقتصاد الوطني على خدمة الدين دون التأثير على تلبية حاجاته من السلع والخدمات الخارجية المشروعة، كما ان الحكومة لن تتوانى عن استغلال اي فرص سانحة اخرى تؤدي الى تخفيف اعباء هذا الدين على نحو يتجاوز التخفيف الذي يتحقق من خلال اعادة الجدولة.

ثالثاً: التضخم:

تشير البيانات الاحصائية الاولى ان نسبة

التضخم خلال هذا العام ستقل عن الـ (١٠٪) وترى الحكومة ان في ذلك انتجاز جيد اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان الاردن تعرض لضغوط تضخمية كبيرة خلال العام الماضي وان الاختلالات الداخلية والخارجية الناجمة عن ازمة الخليج اسهمت في ارتفاع نسبة التضخم، وما يجدر ذكره ان مستوى الاسعار في الربع الثاني من هذا العام بالمقارنة مع الربع الاول اظهر استقراراً ملحوظاً الا ان مستوى الاسعار شرع ثانية للتعرض للضغوطات نتيجة لازمة الخليج.

رابعاً: نقل المواد المتكررة في قانون الموازنة السنوي.

اقترحت اللجنة المالية الكريمة نقل المواد المتكررة في قانون الموازنة السنوي الى قانون تنظيم الميزانية العامة.

في هذا المجال ترى الحكومة انه لا ضرورة لاجراء هذا التعديل لان المواد التي يشير اليها تقرير اللجنة المالية بانها مواد متكررة هي مواد تنظم صلاحيات الاتفاق وضبطه واحكام الرقابة عليه وتعتمد نصوصها على تصنيف الموازنة وتبويبها وان تنفيذ توصية اللجنة الكريمة يعني تجميد عملية التصنيف والتبويب الحالي للموازنة على الرغم من انها عملية مرتبطة بالتحديث والتطوير المستمرين في ظل الظروف والمتطلبات الاقتصادية المسجلة والتي تحتاج الى اعادة النظر بنصوصها في ضوء ذلك.

وما يجدر ذكره هنا ان دائرة الموازنة العامة عند اعدادها لمشروع قانون الموازنة العامة تأخذ بعين الاعتبار تنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات المرعية والتي من ضمنها قانون تنظيم

الميزانية العامة رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ حيث ضمن مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ الجداول الملحقة التي تظهر الوضع المالي لادارات ونفقات الحكومة وحجم القروض الداخلية والخارجية تنفيذاً لفقرات المادة السابعة من القانون المذكور.

كما ان تصنيف الموازنة وتبويبها وفق طبيعة الاتفاق لكل وزارة او دائرة في فصل مستقل جاء وفقاً لنص الفقرة (ج) من نفس المادة، والحكومة ترحب بأي اقتراحات مقدمة مجلسكم الكريم في هذا المجال.

خامساً: الفقر والبطالة

تقدر الحكومة الاهتمام الملحوظ الذي اولته اللجنة المالية لموضوع الفقر والبطالة وهي تشارك اللجنة الرأي بان ذلك من التحديات الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، ولقد سبق وان بينت الحكومة لمجلس النواب تقييماً لسوق العمل وتطورات السياسات التي تراها مناسبة لمعالجة هذه المشكلة.

اما بالنسبة لموضوع الفقر فان الحكومة تولي هذا الموضوع اهمية قصوى، ولا بد هنا ان اشير الى ان سياسات محاربة جيوب الفقر هي جزء من السياسات العامة للدولة وان اعادة تنشيط الاقتصاد الوطني ومعاودة تحقيقه لنسب نمو صحي ومقبولة يؤدي تلقائياً الى المساهمة الفعالة في معالجة هذا الامر، وترى الحكومة في هذا المجال انه من اتجع الوسائل لمحاربة جيوب الفقر يأتي من خلال توفير مزيد من فرص التدريب والتأهيل للمواطنين الاردني والذي تعتبره من اولوياتها الاولى.

هكذا من اجل

الحكومة الى اجراء مسح كافة لتحديد
الاجامات جيوب الفقر وذلك بأسرع وقت
ممكن.

سادسا: مشروع التطوير التربوي

أوصت اللجنة المالية لمجلسكم الكريم
توفير مبلغ (٥٠٠) ألف دينار كان ملتزما بها
لمشروع التطوير التربوي بأسلوب قاتوني حفاظا
على تنفيذ هذا المشروع.

وفي هذا المجال ارجو ان ابين لمجلسكم
الكريم بان المبلغ المطلوب توفيره غير ملتزم به
وانه يمثل التمويل الداخلي العائد لمشروع تطوير
كلية التربية في الجامعة الاردنية وكلية العلوم
التربوية في جامعة اليرموك والذي لم يتم طرح
عطاءاته بعد، علما بانّه قد سبق وان تم رصد
المخصصات لهذه الغاية في قانون الموازنة لسنة
١٩٩٠ ولم يتفق اى مبلغ منها.

وستسعى الحكومة لتأمين التمويل المحلي
اللازم لذلك في حال طرح العطاءات والمباشرة
في تنفيذها وفق القوانين والانظمة المرعية.

سابعا: جامعة مؤتة

تشارك الحكومة اللجنة المالية الرأي حول
موضوع جامعة مؤتة باعتبارها قيد الانشاء
والتهجير وستسعى الحكومة لتوفير مزيد من
التمويل اللازم لهذه الجامعة الفنية من خلال
الوارد المالية المخصصة للجامعات ومن خلال
الموازنة الطارئة في حال توفر مصادر التمويل
لذلك.

تاسعا: عجز الموازنة قبل التمويل

جاء في تقرير اللجنة المالية الكريمة ان

وقد اولت الحكومة موضوع محاربة جيوب
الفقر ومعالجة البطالة اهمية خاصة عند اعداد
مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩١ وذلك من
خلال اعتماد سياسات ورصد مخصصات منها:

١ - رصد المخصصات الكافية لمؤسسة
التدريب المهني لتمكينها من زيادة عدد
التدريسين الاردنيين خلال عام ١٩٩١
بنسبة تتجاوز (٤٠٪) عما كانت عليه
خلال هذا العام.

٢ - توفير المخصصات الكافية لصندوق المعونة
الوطنية واعادة النظر في اسلوب عمله
لتحسين فعاليته وتحقيق الاهداف التي
انشيء من اجلها.

٣ - انشاء صندوق التنمية والتشغيل والذي
يأشر عمله مؤخرًا حيث وفرت له الموارد
المالية الضرورية لتمكينه من اداء مهامه
على اكمل وجه.

٤ - الاستمرار في دعم المواد التموينية
الاساسية وتوجيه الدعم لمستحقيه.

٥ - توفير الخدمات الاساسية للمواطنين
وخاصة التعليم والصحة والخدمات
الاجتماعية.

٦ - رصد المخصصات الكافية لدعم
الجمعيات الخيرية والتطوعية وردها
لزيادة دورها الفاعل في معالجة جيوب
الفقر.

وعما يجدر ذكره ان ما نشر في الصحف
حديثا عن اتساع جيوب الفقر في المملكة
لا يعتمد على مسح اجتماعية واقتصادية
تمثل الواقع الحقيقي الفعلي وتستسعى

(٧ - ١٠) سنوات وفترة السداد تصل الى (٣٠)
سنة وهذا يعني ان نسبة المنح في هذه القروض
لن تقل عن ٥٠٪ كما ان قوانين هذه الدول
تتسبب ان تكون هذه المساعدات على شكل
قروض ميسرة وليس على شكل هبات او منح.

في موضوع شراء سفينة البترول وانشاء
خزانات للنفط الخام.

لقد تم رصد مبلغ (٥) ملايين دينار في
البرنامج الاستثماري ضمن وزارة لشراء
سفينة بترول بهدف نقل وتخزين النفط في ميناء
العقبة وبشكل سريع لمواجهة الظروف الطارئة
الناشئة عن عدم انتظام ورود النفط للاردن
بالطرق الاعتيادية وابدان اشير في هذا المجال ان
ذلك لا يتناقض مع رصد المخصصات البالغة
(١٠) ملايين دينار في الموازنة الطارئة بهدف
انشاء خزانات للنفط في مناطق عديدة في الاردن
وذلك لغايات توفير مخزون استراتيجي للنفط
والتي يحتاج انشاؤها الى فترة طويلة نسبيا.

اما موضوع كلية تأهيل المعلمين العالية:

التي انشأت قبل عامين ونصف وهي
تابعة لوزارة التعليم العالي لاستقبال المعلمين من
حالة دبلوم كليات المجتمع وتأهيلهم للحصول
على درجة البكالوريوس اثناء خدمتهم وقد
فتحت لها فروع تباعا في مناطق عدة وهناك
مطالبات لفتح فروع اخرى في مناطق اخرى ،
لقد اثير هذا الموضوع في مجلس النواب واجابت
الحكومة في جلسة مجلس النواب بان هناك دراسة
تجري حاليا حول كلية التأهيل تمهيدا لاتخاذ
القرار المناسب بشأنها:

عجز الموازنة قبل التمويل هو (٣٤١٩) مليون
دينار كما ورد في عجز المدة (٣) من مشروع
القانون.

وفي هذا المجال ترى الحكومة ان اللجنة
المالية لمجلسكم الكريم لم تحاسب الصواب في
تحديد العجز قبل التمويل والبالغ (٢٠٦٧)
مليون دينار وليس (٤٣١٩) مليون دينار كما
جاء في تقريرها.

واود ان اوضح هنا بان مبلغ ال
(٣٤١٩) مليون دينار الوارد في عجز المدة (٣)
من مشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٩١ يمثل
مصادر التمويل من القروض الداخلية
والخارجية وليس العجز قبل التمويل، كما اود ان
اضيف هنا الى ان اعادة النظر في تصنيف الموازنة
لتضم ثلاثة اجزاء هي الموازنة الجارية والموازنة
الراسمالية وموازنة التمويل جاء ليتفق مع
الاعراف الدولية ولتجنب اعتبار تسديد
القروض نفقة راسمالية في حين ان النفقة
الراسمالية تمت عند سحب قيمة القرض.

١ - المساعدات والمنح والقروض الميسرة
الطويلة الاجل:

في ضوء ازمة الخليج واثارها السلبية على
الاقتصاد الاردني ونتيجة التزام الاردن بقرار
الحظر الصادر عن مجلس الامن فقد تمهدت
بعض الدول الاجنبية تمويضا الاردن عن
خسائره بتجهيز الموارد المالية عن طريق تقديم
منح وقروض طويلة الاجل وميسرة بسعر فائدة
يتراوح من (١ - ٣٪) وبفترة سماح تتراوح بين

هذا من اقدم

اما عن بنك البتراء وكما هو معلوم لدى الاخوة الاعيان.

لقد كان بنك البتراء هو ثاني بنك تجاري في الاردن من حيث حجم القروض والودائع وتبين للبنك المركزي من خلال متابعته لسجلاته ونشاطاته انه يرتكب مخالفات رئيسية للقوانين والانظمة وانه غير قادر على دفع الاحتياطي التقدي الضروري على موجوداته من العملات الاجنبية مما اعطى مدلولاً اخر على ان ادارة البنك لم تكن تحافظ على موجوداته بالشكل الصحيح.

وتزامن ذلك مع تعرض الاقتصاد الوطني وسوق صرف العملات الاجنبية لضغوطات كبيرة ولم يكن ممكناً ان يسمح لأكبر ثاني بنك في المملكة من ان يتوقف عن تسديد ودائعه لان ذلك يؤدي الى تعريض الجهاز المصرفي والاقتصاد الاردني لاهيار يصعب تجاوزه.

ورجى البنك المركزي ان القوانين المدنية لا تسمح لمعالجة مشكلة بنك البتراء بشكل فعال وسريع ولذلك نسب البنك معالجة الموضوع بموجب قرار يصدر عن لجنة الامن الاقتصادي مع الترجه الى دمج مع بنك الاردن والخليج كجزء من عملية اعادة هيكلة الجهاز المصرفي ونظراً لارتفاع عجز البنك تقرر ان تتم تصفيته بموجب قرار يصدر عن لجنة الامن الاقتصادي بقصد تقليص العجز الى ادنى حد ممكن كما حول ملف البنك كاملاً الى المحكمة العرفية مع اعطائها الصلاحيات لتابعة الموضوع بكامله وملاحقة المتسببين لهذه المشكلة.

ولا شك كلنا نعلم عن موضوع بنك

البتراء وزاد علمنا اتساعاً أثناء ازمة الائتمانية التي سمرت في شهر ٤/ ١٩٨٩ وكنا نعلم من الاقوال التي تجري في السوق المصري بان هناك مضاربات على الدولار وكانت بعض الاصابع تشير بان بنك البتراء وراء هذه المضاربات وكان هذا البنك قبل هذا التاريخ قد احتاج الى سيولة وقد بلغ الضخ فيه ما يقدر ب ٦٥ مليون دينار لانقاذ وضع هذا البنك ومن بعد ذلك عندما تفاقم الامور علماً بأنه كان يجري تفتيش على سجلات البنك ولكن هذا التفتيش كان يعطى لهؤلاء المفتشين بان الصورة واضحة لانه لم تجري ملاحقة على هذه المبالغ في المصارف الخارجية لم تتوضح مشكلة بنك البتراء الا عندما تعقد البنك مع شركة محاسبية عالمية معروفة واستمرت هذه الشركة في العمل لمدة تتجاوز عن ثمانية اشهر الى ان وضحت الحجم الحقيقي لبنك البتراء الان نقول ان الخسارة كيت وكيت ولكن متى عرفنا ان هذه الخسارة بهذا الحجم امضى البنك المركزي ولجان متعددة من البنوك الاردنية ومن بروتات مال اجنبية محاسبية مشهورة في العالم بقيت فترة طويلة حتى علمت ما هو الحجم لهذه المشكلة وكان البنك المركزي قد تعهد بداية بانه يضمن ودائع المواطنين الاردنيين جميعاً لان الشائعات وصلت للمودعين وحصل هجم كاسح على بنك البتراء لاسترداد هذه الودائع وعجز البنك عن مواصلة التسديد اضطر البنك المركزي بان يعلن ان الودائع مضمونة للمواطن الاردني فهذهت نفوس الناس لريشا بتهي التدقيق في اعمال البنك طبعاً لا استطاع لي الاشخاص والتهم وو. الخ لان القضية امام المحكمة الى ان تبت المحكمة في هذا الموضوع

ولا يجوز لي ان اخوض في المسائل والتهم والجرائم التي تم ارتكابها لريشا تبت المحكمة في هذا الموضوع ولكن لاعطي تصور للاخوة الاعيان بانني عندما طلبت اوراق هذه القضية جليت لي في سيارة شاحنة وليس اضبارتين او ثلاثة او اربعة، تدقيق اللجان الخارجية وتدقيق اللجنة التي كلفتها هيئة التحقيق واوراق تحقيقية وخلاصات لا تعد ولا تحصى وكما ذكرت في هيئة التحقيق بانها كانت تبدأ التحقيق من الساعة ٨ صباحاً الى الساعة ١١:٣٠ مساءً بشكل متواصل فهي قضية كما ذكر بعض الاخوة اتنا مرونا عنها ولم نمر على الطرق الاحتياطية الشيطانية بهذا الشكل طبعاً اقول بان بداية ان نأخذ قرار بتفليس هذا البنك لا نعرف ما هي الآثار الى اين تصل وكنا والثقون بانه ستفلس بنوك اخرى نتيجة تفليس هذا البنك لان هناك ودائع كبيرة في هذا البنك وستفلس مكاتب مالية كثيرة بدون ما تأثر لي استاذ حمد انا بعطي معلومات مسؤول عنها ليست معلومات من قفى اليد وستفلس تجارات ومؤسسات وشركات هذا مبلغ ٢٥٠ مليون نحن نقول عنه ٢٥٠ مليون دينار الى اين تصل الحلقة ونحن لا نزال لم نخرج من ازمة اقتصادية عصفت بنا هل نعيد الكرة؟ لم نأخذ نفس!! ولقد استوعب الاقتصاد الاردني هذه الصدمة من الناحية المالية والاقتصادية استوعبها وتخطينا وكان هدفنا ان نتخطى تلك العقبة لا ان نفق امامها ونقول عنها اتنا لا نستطيع تجاوزها وعلى كل حال كرر الحديث في موضوع بنك البتراء ونحن كحكومة نقول لا مانع لدينا ونحيد واذا صار لقاء دولة الرئيس بين مجلس الاعيان وبين مجلس النواب ليعطى تقرير

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

وفي الختام ارجو ان اسجل شكري لمجلسكم الكريم وتقديري لملاحظات وتوصيات اللجنة المالية والاخوة الاعيان حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ مؤكداً لمجلسكم الكريم حرص الحكومة على استمرار مسيرة التعاون المحادف والبناء مع السلطة التشريعية لتحقيق افضل خدمة لهذا الوطن وثمكته من مجازي المحن والازمات بقوة ومنعه بتوجيه راعي المسيرة ورائد الامة جلالة الحسين بن طلال حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عمان في ١٢ جمادى الثاني ١٤١١هـ الموافق ٣٠ كانون الاول ١٩٩٠.

دولة رئيس المجلس: شكراً دولة الرئيس

والان الاستاذ المقرر لتتابع مهمته في امر الموازنة

وارجو السكرتارية ان تضع الاوراق المطلوب

هذا من الاصل

الموافقة عليها امام السيد المقرر.

السيد المقرر:

السيد حمد الفرخان: دولة الرئيس هل يمكن ان اسأل نقطة نظام نقطة واحدة فيما قاله دولة الرئيس يتوجب ان يسمعها المجلس.

دولة رئيس المجلس: استاذ الان مهمتنا. وهذه القضية اجرائية مستتبع الموضوع.

السيد حمد الفرخان: يا سيدي هي القضية الاجرائية فتساعت المجلس ارجوك تعطيني دقيقة واحدة دقيقة واحدة، يا سيدي قال دولة رئيس الوزراء عبارة مهمة جدا، اذا كان ليس لما تصحيح سوف اسحب اي اعتراض الى قضية بنك البتراء دقيقة واحدة اعطيني اياها، دولة الرئيس تكرم وقال بانه ضمنيت الودائع لكي لا تفلس مؤسسات عديدة الافلاس المؤسسات عديدة امر خطر اوافق عليه اعتقد لا يزال دولة الرئيس تحت معلومات عامة وليست رقمية، امامي قرار من البنك المركزي بمقدار الودائع التي كانت في بنك البتراء يوم ٨/٢ لجميع المؤسسات المالية في الاردن ٥٥ مليون دينار لو ضمننت هذه لتقبلت القرار هذه الوثيقة من البنك المركزي يقول بجمل الودائع للمؤسسات المالية هذه الوثيقة جاءت من دولتك اذا كان هناك غيرها قدسوها لا يجوز القول لو لم تضمن تفلس الدنيا طالما وقمكم هكذا، اذا الرقم ٢٥٠ سوف تعدل رايانا في قضية بنك البتراء، هذا ما اردت ان اقله لذلك يجب متابعة الموضوع وشكرا.

دولة رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: مادام دولة الرئيس فتح النقاش فتح.

دولة رئيس المجلس: لم يفتح النقاش هو ذكر كلمة.



دولة رئيس الوزراء: فتح نقاش! نعم كان ٥٥ مليون دينار للمؤسسات والقروض اما تسجيلها المؤسسات تدخل في التقليل لكن ونحن في معالجة بنك البتراء اتينا لتلك البنوك التي وضعت تلك الودائع الكبيرة ولم نسمحها اتخذنا اجراءات معينة بحقها لان البنوك هذه عندما تسحب اموالها قبل المواطن المسكين لاها تعرف السوق تعرف مجريات السوق ولذلك عاقبناها ايضا في التصنية هذا معروف ولكن بنفس الوقت هذا الذي اريد ان اقله انه نحن نتوقف على ٢٥٠ مليون غلط ايضا لان من الذي قال اننا سوف لم نحصل شيء نحصل ملايين ليس معناه الديون ميتة وراحت التحصيل مستمر في هذا الموضوع ٥٥ مليون للبنك غير الشركات المالية كما هو معلوم عندما يكون بنك في وضع متضعضع يمنع سحب المال منه سواء

بنك او غير بنك ولكن هناك توجهها اساسياً اننا سنعطى المودع الاردني وديعته ولذلك اخذ هذه معالجة تعالج كل قضايا البنك يا معالي المقرر ليس اول معالجة تعالج فيها بنك البتراء بهذه الطريقة قبله بنك القاهرة عولج. السيد حمد الفرخان: وكان خطأ. دولة رئيس الوزراء: في وجهة نظرك

خطأ، في وجهة نظري صح ومئة صح. دولة رئيس المجلس: نعود الى عملنا بالنسبة لمشروع قانون الموازنة. السيد حمد الفرخان: مقرر اللجنة، شكرا دولة الرئيس، سانتظم دولة الرئيس اذا تكلمت سوف يتلى الان اذا سمحتم قانون الموازنة.

قانون رقم (١) لسنة ١٩٩١

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١) ويعمل به اعتباراً من ١٩٩١/١/١

المادة ٢ - تقرر إيرادات ونفقات الحكومة لثاني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣١ بما يلي:

أ - الإيرادات ٩٠٢٥٠٠٠٠٠٠٠ دينار

ب - النفقات ١١٠٩٢١٠٠٠٠٠ دينار

المادة ٣ - يغطي العجز وقدره (٢٠٦٧٠١٠٠٠) دينار وتسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (١٣٥٢٠٠٠٠٠) دينار من الوفرة في النفقات والتحسين في الإيرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٣٤١٩١٠٠٠) دينار

المادة ٤ - أ - تخصص القروض الائتمانية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع عديدة للاتفاق على تنفيذ تلك المشاريع

ب - تخصص الإيرادات المبيتة في الموازنة الطارئة المتأتية من المساعدات والمنح والقروض والمقدرة بمبلغ (١٢٠٠٠٠٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبيتة فيها والتي لا يجوز انفاقها الا بعد تحقق المساعدات والمنح والقروض الواردة في الموازنة العامة غير الطارئة، الا اذا توافر التمويل لمشروع او اكثر في الموازنة الطارئة يتفق عليه مع الجهة المانحة، كما لا يجوز الاتفاق من هذه الإيرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها بقرار من

مجلس الاعيان

مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة.

جـ - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتنظيف النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الأردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.

المادة ٥ - مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذا القانون:

أ - يتم الاتفاق من المخصصات المرسدة في هذا القانون بناء على أوامر مالية عامة أو خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

ب - يجوز إصدار حوالات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية أو الرأسمالية إذا توفرت أسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

جـ - إذا انيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة أو دائرة أخرى، تنقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة إلى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة أو الدائرة الثانية.

د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في الأوامر المالية أو طرح عطائه أي مشروع تزيد كلفته عن تلك المخصصات إلا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة.

و - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية، الكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها الذاتية، إلا إذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

المادة ٦ - أ - يتم الاتفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرسدة في العمل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة ووزير الخارجية/ دائرة الشؤون الفلسطينية.

ب - يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرسدة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة.

المادة ٧ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل إلى فصل آخر إلا بقانون.

المادة ٨ - أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية إلى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس.

ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) إلى أية مجموعة أخرى أو بالعكس.

جـ - لا يجوز نقل المخصصات إلى المواد (١١٢)، (١١٣)، (١١٤)، (١١٦)، (١١٧) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بين هذه المواد.

د - مع مراعاة أحكام الفقرات (أ، ب، ج) من هذه المادة، يجوز نقل المخصصات من برنامج إلى برنامج آخر أو من مادة إلى مادة أخرى أو من بند إلى بند آخر في الفصل نفسه بموافقة وزير المالية/ الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الأمة.

المادة ٩ - أ - يقتصر التعيين على مخصصات اجور العمال المرسدة في المادة (١٠٤) من المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية على الأشخاص الذين لا تشملهم أحكام نظام الخدمة المدنية.

ب - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرسدة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية إلا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة.

جـ - تنتهي أعمال الموظفين الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية، بانتهاء تلك المشاريع أو نفاذ تلك المخصصات.

المادة ١٠ - على الرغم مما ورد في أي قانون أو أي نظام آخر يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرسدة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بمقود وأسماء هذه الوظائف ودرجاتها وأرواتبها ويستثنى من ذلك وظائف المؤسسات الحكومية ذات الانظمة الخاصة وموظفيها ووظائف السلك الدبلوماسي والوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الأردنية خارج المملكة، حيث يتم تحديد تشكيلات ووظائفها بموجب أحكام الانظمة الخاصة بها.

المادة ١١ - تعتبر جداول الإيرادات والنفقات الملحق بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة ١٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون، كما تتولى دائرة الموازنة

مجلس الاعيان

العامّة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الأخرى.

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

دولة رئيس المجلس : الان امام المجلس
الكريم مشروع القانون كما نلاه السيد المقرر من
يوافق على مشروع هذا القانون رجاءاً رفع
الايدي؟

الجميع موافقون

دولة رئيس المجلس : من السدين لا
يوافقون؟

صوت المجلس بالايجاع ما عدا عضوين
من المجلس.

السيد حمد الفرخان : ثلاثة اعضاء.
دولة رئيس المجلس : من الثالث نعم
نعم اذا الاستاذ عمر السابلي الاستاذ نجيب
الرشدان الاستاذ حمد الفرخان والان ناتي الى
فصول الموازنة.

السيد حمد الفرخان، مقرر اللجنة:
سأقرأ المصحح كما جاء من النواب، الابواب كما
يلي:
السيد المقرر : سأتابع قراءة الفصول بندا
بندا.

رقمه	الفصل عنوانه	الإيرادات المقدرة ١٩٩١	إيضاحات
	الإيرادات المحلية		
١ -	الضرائب على الدخل والأرباح	٩٠٠٠٠	
٢ -	الضرائب الجمركية	٢٠١٥٠٠	
٣ -	الضرائب الأخرى	٥٣٠٠٠	
٤ -	الرخص	٣٤٠٠٠	
٥ -	الرسوم	٦٥٥٠٠	
٦ -	البرق والهاتف	٨٢٠٠٠	
٧ -	العوائد والأرباح	٥٠٥٠٠	
٨ -	الفوائد المستردة	٢٢٠٠٠	
٩ -	الإيرادات المختلفة	١٠٤٠٠٠	
	مجموع الإيرادات المحلية	٧٠٢٥٠٠	
١٠ -	المساعدات المالية	١٥٠٠٠٠	
١١ -	اقساط القروض المستردة	٥٠٠٠٠	
	مجموع الإيرادات مصادر التمويل	٩٢٥٠٠	
١٢ -	القروض الخارجية		
١ -	قروض لتمويل مشاريع الخاتمة	٨٨٥٠٠٠	
٢ -	قروض مؤسسات دولية	١٩٢٧٥٠	
٣ -	قروض مشتريات الحبوب	٤٢٩٠٠	
	مجموع القروض الخارجية	٣٢٤١٥٠	
١٣ -	القروض الداخلية	١٧٧٦٠	
	مجموع التمويل	٣٤١٩١٠	
	مجموع الإيرادات والتمويل	١٢٤٤٤١٠	

١٢/٣٠/١٩٩٠

جدول رقم (٢)

اجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩١

(بالآلاف دينار)

الخدمات	رقم	مؤقة	الفصل	النفقات			مجموع	مجموع الخدمات
				الاجارية	المؤقة من الإيرادات	المؤقة من القروض		
الأدارة العامة	١ -	١٦٧٠	-	-	-	-	١٦٧٠	
٢ -	١٦١٥	-	-	-	-	-	١٦١٥	
٣ -	٧١٧	-	-	-	-	-	٧١٧	
٤ -	٩١٢	-	-	-	-	-	٩١٢	
٥ -	١٣٠	-	-	-	-	-	١٣٠	
٦ -	٢١١٠٠٠	-	-	-	-	-	٢١١٠٠٠	
٧ -	٩٠	-	-	-	-	-	٩٠	
٨ -	٨٣١	-	-	-	-	-	٨٣١	
٩ -	١٥٩٨	-	-	-	-	-	١٥٩٨	
١٠ -	٢٧	-	-	-	-	-	٢٧	
١١ -	١٦١٣٧	-	-	-	-	-	١٦١٣٧	
١٢ -	١٢٥٠	-	-	-	-	-	١٢٥٠	
١٣ -	١١٧٦	-	-	-	-	-	١١٧٦	
١٤ -	١٣٧٢	-	-	-	-	-	١٣٧٢	
١٥ -	١١١٣	-	-	-	-	-	١١١٣	
١٦ -	١٨٠	-	-	-	-	-	١٨٠	
١٧ -	٢٥٨	-	-	-	-	-	٢٥٨	
١٨ -	٣٥٨٣٠٨	-	-	-	-	-	٣٥٨٣٠٨	
١٩ -	١٧٠	-	-	-	-	-	١٧٠	
٢٠ -	٣٣٣٨	-	-	-	-	-	٣٣٣٨	
٢١ -	٢٠١٠	-	-	-	-	-	٢٠١٠	
٢٢ -	٢٢٨٨	-	-	-	-	-	٢٢٨٨	
٢٣ -	٨٥١	-	-	-	-	-	٨٥١	
٢٤ -	١٠٢٦	-	-	-	-	-	١٠٢٦	
٢٥ -	٢٣٥٥٠	-	-	-	-	-	٢٣٥٥٠	
٢٦ -	٥٦٢	-	-	-	-	-	٥٦٢	
٢٧ -	١٠٥٧٥٨	-	-	-	-	-	١٠٥٧٥٨	
٢٨ -	٥٦٥	-	-	-	-	-	٥٦٥	
٢٩ -	١٢٩	-	-	-	-	-	١٢٩	
٣٠ -	١٥٠٦	-	-	-	-	-	١٥٠٦	
٣١ -	٢٠٩	-	-	-	-	-	٢٠٩	
٣٢ -	١٧١٢	-	-	-	-	-	١٧١٢	
٣٣ -	٢١٦٠٠	-	-	-	-	-	٢١٦٠٠	
٣٤ -	٥٥	-	-	-	-	-	٥٥	

جدول رقم (٢)

اجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩١

(بالآلاف دينار)

الخدمات	رقم	مؤقة	الفصل	النفقات			مجموع	مجموع الخدمات
				الاجارية	المؤقة من الإيرادات	المؤقة من القروض		
٦٠ -	٢٥٨	-	-	-	-	-	٢٥٨	
٦١ -	١٧٨١	-	-	-	-	-	١٧٨١	
٦٢ -	٢٦٥	-	-	-	-	-	٢٦٥	
٦٣ -	١٤٧١٩	-	-	-	-	-	١٤٧١٩	
٦٤ -	٣٥٠٠	-	-	-	-	-	٣٥٠٠	
٦٥ -	١١١١	-	-	-	-	-	١١١١	
٦٦ -	١٤٠٠٠	-	-	-	-	-	١٤٠٠٠	
٦٧ -	٤٤٣	-	-	-	-	-	٤٤٣	
٦٨ -	٨٤٢٣	-	-	-	-	-	٨٤٢٣	
٦٩ -	١٢٧٢	-	-	-	-	-	١٢٧٢	
٧٠ -	١٣١	-	-	-	-	-	١٣١	
٧١ -	١٥٥	-	-	-	-	-	١٥٥	
٧٢ -	١٥١١	-	-	-	-	-	١٥١١	
٧٣ -	١٤٣٠	-	-	-	-	-	١٤٣٠	
٧٤ -	١٦٤٤	-	-	-	-	-	١٦٤٤	
٧٥ -	٨٤	-	-	-	-	-	٨٤	
٧٦ -	١٢٤	-	-	-	-	-	١٢٤	
٧٧ -	١٧٣	-	-	-	-	-	١٧٣	
٧٨ -	١٢١	-	-	-	-	-	١٢١	
٧٩ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٨٠ -	١٠٠	-	-	-	-	-	١٠٠	
٨١ -	١٢١	-	-	-	-	-	١٢١	
٨٢ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٨٣ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٨٤ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٨٥ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٨٦ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٨٧ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٨٨ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٨٩ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٩٠ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٩١ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٩٢ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٩٣ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٩٤ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٩٥ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٩٦ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٩٧ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٩٨ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
٩٩ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	
١٠٠ -	١٢٣٥	-	-	-	-	-	١٢٣٥	

مجلس الاعيان

خلاصة الموازنة العامة لسنة ١٩٩١

(بالألف دينار)

النفقات		الإيرادات	
الموازنة الجارية		الموازنة الجارية	
١ - النفقات الجارية		٩٠٢٥٠٠	الإيرادات المحلية
أ - الجواز الثاني	٢٤٧٥٠٠٧		١ - المبيعات والبيع
ب - الجواز العسكري		٨٠٠٠٠	أ - الملاك
٢ - وزارة الدفاع	٢١٩٠٠٠	١٠٠٠٠	ب - الأرباح
٣ - الأمن العام	٤١١٢٧	٦٠٠٠٠	ج - مساهمات ومنع أخرى
٤ - الدفاع المدني	١٢٥٠		
ج - النفقات الأخرى	٦٦٦١٨٧	١٥٠٠٠٠	
١ - دعم القوات الأجنبية	٤٦٠٠٠		
٢ - القوات الخارجية	٢٠٠٠		
٣ - الخدمات العامة وأخرى	١٥٠٠٠		
٤ - فوائد القروض المحلية	٦٦٦١١		
٥ - فوائد استثمارات أو تصدير الآلات	١١٥١		
٦ - الجواز العسكري			
٧ - فوائد القروض الخارجية	١٢٥٠٠٠		
٨ - القطاع والصرفيات	٩٠٠٠٠		
٩ - المصارف الأجنبية	١١١١		
١٠ - الممتلكات العامة	٣٦٢٥		
١١ - دعم المؤسسات	٢٥١٠٠		
١٢ - الممتلكات الثابتة	٢٥٦٥		
١٣ - البعثات العلمية	٦٦٠٠		
	٢٥٧٧١١		
مجموع النفقات الجارية	٨٥٢٥٠٠		مجموع الإيرادات الجارية
	٨٥٢٥٠٠		مجموع الإيرادات الجارية
		(٢٢١٠٠)	
الموازنة الإجمالية		الموازنة الإجمالية	
٢ - النفقات الإجمالية			الإيرادات الإجمالية
أ - المصارف الأجنبية الممولة			
ب - الإيرادات			
١ - مبيعات الواردات	١٦٢٥١٧		الإيرادات الإجمالية
٢ - الواردات الحكومية			
٣ - المصارف الأجنبية الممولة	١٨٥٥٢	٥٠٠٠٠	١ - المصارف الأجنبية الممولة
٤ - المصارف الحكومية	٢٥٠٠		
٥ - المصارف الأجنبية الممولة	١١٨٠٠٠	٩٠٢٥٠٠	مجموع الإيرادات
٦ - المصارف الحكومية	٨٨٠٠٠	(١٨٢٠٠٠)	مجموع الإيرادات الإجمالية
٧ - المصارف الأجنبية الممولة		١٠٦٧١٠	١ - مجموع الموازنة العامة
٨ - المصارف الحكومية			
٩ - المصارف الأجنبية الممولة	٧٢٢٣٠٠		
١٠ - المصارف الحكومية			
١١ - المصارف الأجنبية الممولة	١١٠٦٢٠		إجمالي الموازنة العامة
١٢ - المصارف الحكومية			
١٣ - المصارف الأجنبية الممولة			

خلاصة الموازنة العامة لسنة ١٩٩١

پالالاف دیتار

[illegible]

Drill up line

جدول رقم (٤)

مقارنة الإيرادات والتمويل

رقمه	عنوانه	إعادة تقدير	إعادة تقدير	المقدر
		١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الإيرادات المحلية				
١ -	الضرائب على الدخل والأرباح	٥١٢٨٧	١١٣٢٨٥	٩٠٠٠٠
٢ -	الضرائب الجمركية	١٨١٣٨٣	٢١٢٠٠٠	٢٠١٥٠٠
٣ -	الضرائب الأخرى	٤١١٥٦	٦٣٢٣٧	٥٣٠٠٠
٤ -	الرخص	٣٢٢٧٢	٣٩٠٠٠	٣٤٠٠٠
٥ -	الرسوم	٦٢٣٥٠	٧٠٦٣٦	٦٥٥٠٠
٦ -	البرق والهاتف	٦٢٦٥٢	٨٠٢٢٤	٨٢٠٠٠
٧ -	العوائد والأرباح	٢٩٢٤٠	٥٦٧٠٠	٥٠٥٠٠
٨ -	الفوائد المستردة	١٥٤١٤	٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠
٩ -	الإيرادات المختلفة	٨٩٥٤٨	٩٠٩٩٨	١٠٤٠٠٠
مجموع الإيرادات المحلية				
١٠ -	المساعدات المالية	٥٦٥٣٩٧	٧٤٦٠٨٠	٧٠٢٥٠٠
١١ -	القروض المستردة	٢٦١٧٥٥	١٦٢٦٠٠	١٥٠٠٠٠
		٢٨٣٥٢	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
مجموع الإيرادات مصادر التمويل				
١٢ -	القروض الخارجية	٨٥٥٤٧٤	٩٣٨٦٨٠	٩٠٢٥٠٠
١ - قروض لتمويل مشاريع إنمائية				
٢ -	قروض مؤسسات دولية	٧٠٣٨٩	٥٧٥١٥	٨٨٥٠٠
٣ -	قروض مشتريات الحبوب	١١٣٨٩٠	٦٨٤٠٠	١٩٢٧٥٠
		...	١٥٠٠٠	٤٢٩٠٠
مجموع القروض الخارجية				
١٣ -	القروض الداخلية	١٨٤٢٧٩	١٤٠٩١٥	٣٢٤١٥٠
		٤٣٨٥٢	٤١٥٤٧	١٧٧٦٠
مجموع التمويل				
		٢٢٨١٣١	١٨٢٤٦٢	٣٤١٩١٠
مجموع الإيرادات والتمويل				
		١٠٨٣٦٠٥	١١٢١١٤٢	١٢٤٤٤١٠

جدول رقم (٥)

مقارنة النفقات الجارية

(بالآلاف دينار)

رقمه	عنوانه	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	إعادة التقدير	إعادة التقدير
		١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩١
١ -	الدواجن الحكومي	٧٤٧٩	٧٤٤٢	٦٢٠٤	٦١٧٨	٦٣٧٠
٢ -	جلس الأمان	٨١٨	٦١٧	٦١٧	٦١٧	٦١٧
٣ -	جلس الوزراء وديوان الرئاسة	٦٦١	٦٦١	٦٦١	٦٦١	٦٦١
٤ -	ديوان المحاسبة	٨٠٠	٧٨٨	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨
٥ -	ديوان الخدمة المدنية	٣٠٦	٢٩٧	٣١٥	٣١٥	٣١٥
٦ -	وزارة الدفاع	٢٠٤٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	٢٠٤٠٠٠
٧ -	وزارة الخارجية	٨٩٠	٨٩٠	٨٩٠	٨٩٠	٨٩٠
٨ -	وزارة الداخلية / الأمن العام	١٤٦٢	١٤٦٢	١٤٦٢	١٤٦٢	١٤٦٢
٩ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
١٠ -	وزارة الصحة	٤٣٥٢٠	٤٣٥٢٠	٤٣٥٢٠	٤٣٥٢٠	٤٣٥٢٠
١١ -	وزارة التعليم العالي	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
١٢ -	وزارة الثقافة / وزارة التراث	٢٣٠٠	٢٣٠٠	٢٣٠٠	٢٣٠٠	٢٣٠٠
١٣ -	وزارة العدل	١١٠٢	١١٠٢	١١٠٢	١١٠٢	١١٠٢
١٤ -	وزارة القوى العاملة	٨٠٠٧	٨٠٠٧	٨٠٠٧	٨٠٠٧	٨٠٠٧
١٥ -	وزارة الخارجية	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠
١٦ -	وزارة الخارجية / وزارة الشؤون الفلسطينية	٢٨٨١٧٨	٢٨٨١٧٨	٢٨٨١٧٨	٢٨٨١٧٨	٢٨٨١٧٨
١٧ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨
١٨ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	٢٥٤٩	٢٥٤٩	٢٥٤٩	٢٥٤٩	٢٥٤٩
١٩ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٩٦
٢٠ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	٢١٦٠	٢١٦٠	٢١٦٠	٢١٦٠	٢١٦٠
٢١ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٢ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	٩٠٤	٩٠٤	٩٠٤	٩٠٤	٩٠٤
٢٣ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١
٢٤ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	٥٩٩	٥٩٩	٥٩٩	٥٩٩	٥٩٩
٢٥ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٢٦ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٢٧ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٢٨ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٢٩ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٣٠ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٣١ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٣٢ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٣٣ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٣٤ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٣٥ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٣٦ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٣٧ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٣٨ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٣٩ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٤٠ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٤١ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٤٢ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٤٣ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٤٤ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٤٥ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٤٦ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٤٧ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٤٨ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٤٩ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٥٠ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٥١ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٥٢ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٥٣ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٥٤ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٥٥ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٥٦ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٥٧ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٥٨ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٥٩ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٦٠ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٦١ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٦٢ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٦٣ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٦٤ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٦٥ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٦٦ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٦٧ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٦٨ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٦٩ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٧٠ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٧١ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٧٢ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٧٣ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٧٤ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٧٥ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٧٦ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٧٧ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٧٨ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٧٩ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٨٠ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٨١ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٨٢ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧
٨٣ -	وزارة المالية / وزارة الخزينة العامة	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧

مجلس الاعيان

جدول رقم (٥) مقارنة النفقات الجارية

رقم	الفصل	المدة	المدة التقدير	المدة	المدة التقدير
١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١
٨٣	وزارة الاعلام/وكالة الابنية الحديثة	٤٦٠	٤٤٨,٩	٤١٢	٤٤٣
٨٤	وزارة الشباب	١٢٢٠	١١٩٢	١٥٣٣	١٦٤٤
٨٥	وزارة الثقافة	٨٨٤	٦٨٩	٧١٧,٣	٨٤٥
٨٦	وزارة الثقافة/وزارة المكتبات والمراكز الوطنية	٩٥	٨٤,٥	١٠٠,٣	٩٣
٨٧	وزارة السياحة والآثار/وزارة الآثار العامة	٥١٣	٤٧١,٢	٤٩٣,٥	٤٨٠
٩١	وزارة النقل والاتصالات	١٥٠	١٣٩	١٦٧,٤	١٣٩
٩٢	وزارة النقل والاتصالات/المؤسسة العامة للبريد	٤٧٣٣	٤٦٦١	٤٩٥١,٥	٤٩٤١
٩٣	وزارة النقل والاتصالات/مؤسسة المواصلات العسكرية	١٠٢٥٥	٩٩٣٢	١٠٠٣٩	١٠٠٢٧
٩٤	وزارة النقل والاتصالات/سلطة الطيران المدني	٥٢٢٠	٥٠٧٠	٥٣٢٢,٥	٥٣٣٣
٩٥	وزارة النقل والاتصالات/سلطة الطيران المدني	٦٨٨	٧٧٥,٥	٧٠٥	٦٦٥
	المجموع	٧٥٦٢٥,٥	٧٤١١٩,٣	٨١٨٩١,٣	٨٤١٣٣,٥

جدول رقم (٦) مقارنة النفقات الرأسمالية

رقم	الفصل	المدة	المدة التقدير	المدة	المدة التقدير
١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١
١	صيانة المباني	٥٢	٥٢	-	-
١٢	المركز الجهوي للتعليم العالي	٤٠	٢٨	١٥٠	١٥٠
٢١	وزارة الداخلية	١٣٥	١٣٥	٥٩٠	٤٨٢
٢٢	وزارة الداخلية/وزارة الاحوال المدنية والمجوزات	٢٥	٢٥	-	-
٢٣	وزارة الداخلية/الامن العام	١٨٢١	١٨٢١	٦٩٠٠	٦٩٠٠
٢٤	وزارة الداخلية/الوقاية المدنية	٤٥٠	٤٥٠	١٠٨٠	١٠٨٠
٢٥	وزارة العدل	١١٠	١٣١	-	-
٢٦	وزارة للهيكل	٧٥	٧٥	-	-
٢٦	وزارة الخارجية	٢٠٢٥	١٣٦١	٣٢٠	٦١٠
٢٦	وزارة الخارجية	١٢٠٣٢	١١٤٦١	٢٨٢٧٣	٢٨٢٧٣
٢٦	وزارة الخارجية/وزارة المواصلات	٥٢٣	٤٣٣	٥٤٠	٢١٧
٢٦	وزارة الخارجية/وزارة شعبة العمل	٧٠	٧٠	٢٠	٢٠
٢٦	وزارة الخارجية/وزارة الاراضي والمساكن	١٧١	١٧١	١٠٠	١٠٠
٢٦	وزارة الخارجية/وزارة القوام العامة	-	-	١٢٠	١٨
٢٦	وزارة الصناعة والتجارة	٣٣٥	٣٣٥	٢٥٠	٢٥٠
٢٦	وزارة التخطيط/المجلس الوطني للتخطيط	٩٥٠٠	٨٨١٩٠	١١٥٥٥٠	٧٤١١٩
٢٦	وزارة التخطيط/وزارة الاجهزة العامة	٣١٥	٣١٥	٣٤٠	٣٤٠
٢٦	وزارة السياحة والآثار/السياحة	٩٤	٩٤	١٣٠	١٠٩
٢٦	وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية	٢٧٠	٢٧٠	٢٥٠	٢٣٣
٢٦	وزارة الثقافة والآثار/وزارة الثقافة	-	-	-	-
٢٦	وزارة الثقافة والآثار/وزارة الثقافة	٩٠٠	٨٣٠	١٠٥٠	١٠٤٧١

مقارنة النفقات الرأسمالية

رقم	الفصل	المدة	المدة التقدير	المدة	المدة التقدير
١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١
٨٤	وزارة الاشغال العامة والاسكان	٣٠٧٨٠	٣٠٥٤٠	٢٨٠٠٠	٢٩٠٣٨
٩١	وزارة الزراعة	١٥٠٠	١٤٧٢	٢١٥٥	٢٠٥٩
٩١	وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن	١٣١٠٠	١٠٤٩٩	١٤٧٤٤	١٤٥٧
٩١	وزارة الشؤون	٢٨٧	٢٨٨	٤٩٧	٣٣٢
٩١	وزارة التربية والتعليم	٤٣٠	٣٧٧	١٠٥٠٠	٩١٩٧
٩١	وزارة التعليم العالي	٤٥٠	٢٥٤	٤٠٠	٢٦١
٩٢	وزارة الصحة	٢٢٥٠	٨٤١	٦٢٠٠	٤٩٧٧
٩٢	وزارة التربية	٦٦	٦٦	٥٥٠	٤٩٦
٩٢	وزارة العمل	٩	٩	٥٠	٩
٩٢	وزارة الاعلام/مؤسسة الاعلام والتلفزيون	١٢١٥	٧٧٨	١٩٩٠	١٥٤٤
٩٢	وزارة الاعلام/وكالة الابنية الحديثة	٥٤٠	٥٠٧	٣٥٠	٢٤٥
٩٢	وزارة الشباب	-	-	-	-
٩٢	وزارة الثقافة	-	-	-	-
٩٢	وزارة السياحة والآثار/وزارة الآثار العامة	٣١٥	٣١٥	٣٥٠	٢٩٦
٩٢	وزارة النقل والاتصالات	٣٣٠	-	-	-
٩٢	وزارة النقل والاتصالات/المؤسسة العامة للبريد	١٣٠	١٠٣	١٠٠	٩٢
٩٢	وزارة النقل والاتصالات/مؤسسة المواصلات العسكرية	٤٥٠	١٥٥٧	٥٥٠٠	٣١٧٠
٩٢	وزارة النقل والاتصالات/سلطة الطيران المدني	٢٠٥٠	١٨٧٥	١٥٥٠	١٧٩٨
٩٢	وزارة النقل والاتصالات/سلطة الطيران المدني	٢٠٠	١٧٥	٧٥	٧٢
	المجموع	٢٤٩٧٠٠	٢٤٢٨٢٤	٢٤٥٤٤٤	١٨٨٢٣٣

دولة رئيس المجلس: الان نأتي الى توصيات اللجنة وقراراتها هل يوافق المجلس الكريم على قرار وتوصيات اللجنة؟
الجميع: موافقون
دولة رئيس المجلس: بالايجاب شكرا لكم وهذا هو مشروع قانون الموازنة العامة للسنة

انتهت الجلسة

دولة رئيس مجلس الامة
احمد اللوزي

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

مكتبة